بسم الله الرحمن الرحيم

# جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

## كلية الدراسات العليا

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام
بعنوان:

# أثر صادرات القطن على ميزان المدفوعات في السودان

**( في الفترة من 1985-2015 )**

**The impact of cotton exports on balance of payments in sudan**
**(From 1985 To 2015)**


**اعداد الطالبة/**

**عبير ادريس عثمان**

**اشراف /**

**الدكتوربابكر الفكي المنصور**


**2017م**

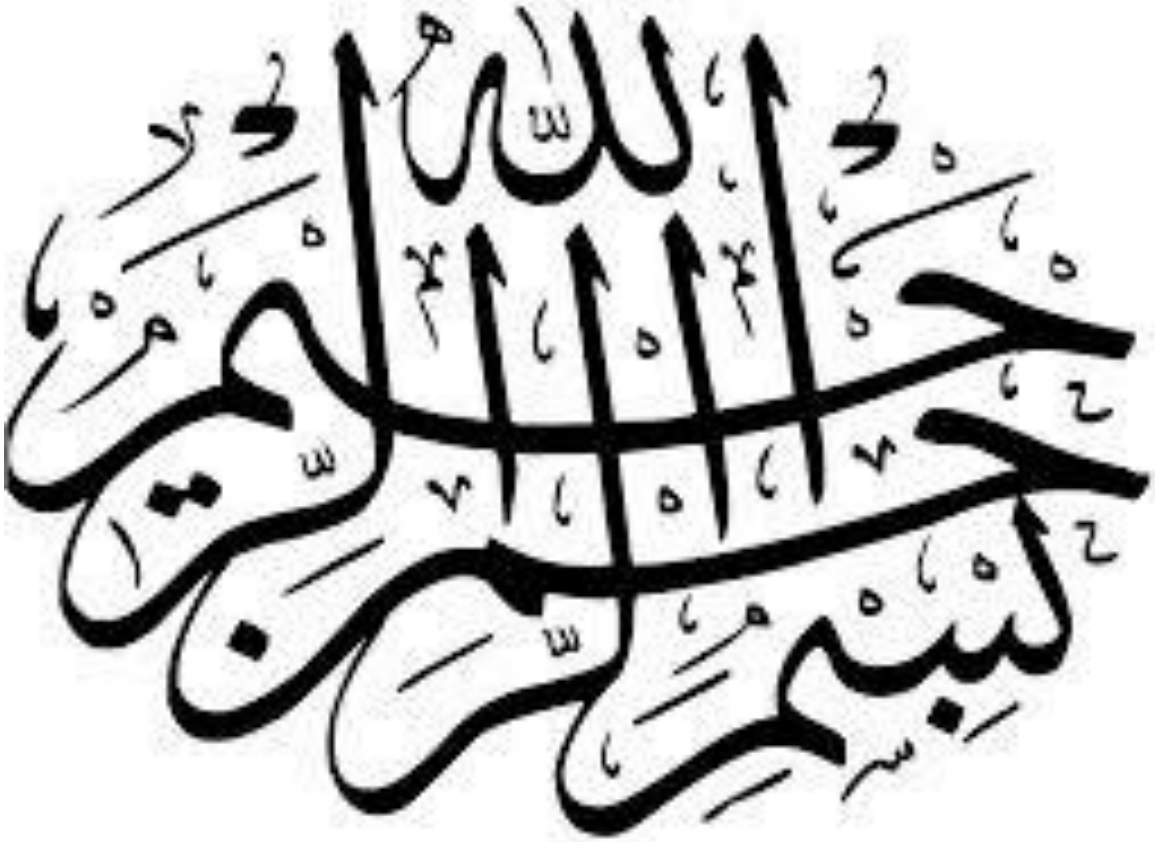
بسم الله الرحمن الرحيم

# الآية

**قال تعالى:**

(لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4))

**صدق الله العظيم**

**سورة قريش**

## الإهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــداء

إلى المعين الذي لا ينضب أبداً

رمز فخري واعتزازي (أبي)

إلي المدرسة التي لقنتني ابجدية الحروف وا حترام الذات

(أمي)

الى ذاتي الأخرى زوجي

الي اخواني واخواتي وصديقاتي الاعزاء

اهدي ثمرات هذا البحث المتواضع

## الشكر والعرفان

الشكر لله الذى بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله حمداً يليق بجلاله ماامتدت السماوات والأرض، وبعدد ذات كونه الفسيح وعدد جميع المخلوقات، الحمد لله من قبل ومن بعد

الشكر موصول الى المؤسسة العلمية العريقة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية و الدراسات العليا

الشكر موصول الى مكتبة بنك السودان المركزي – شركة الاقطان السودانية المحدودة – وزارة الزراعة والغابات – الجهاز المركزي للإحصاء

وأخص بالشكرالجزيل الدكتور/ بابكر الفكي المنصور

الذي شرفني بالاشراف على جميع مراحل اعداد هذا البحث واسلوبه في ترسيخ منهج البحث العلمي للباحث من جمع وترتيب وإخراج البحث

وجميع اساتذتى، لكل من علمنى وانار عقلى

لكم الشكر والتقدير والإجلال

# المستخلص

تناول البحث اثر صادرات القطن على العجز في ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 1985م-2015م وقد استند البحث على المنهج الاحصائى الوصفي والتحليلي وقد استخدم أسلوب التحليل القياسي من خلال وصف وصياغة وتقدير وتقييم النموذج .ومن أهم أهداف البحث معرفة اثر صادرات القطن على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 1985م-2015م ، التعرف علي إنتاج القطن والصعوبات التي واجهت إنتاجه في السودان وكذلك الغاء الضوء علي صادرات القطن والمعوقات التي واجهته خلال فترة الدراسة .وكانت أهم الفرضيات تنص على أن هناك علاقة طرديه بين صادرات القطن وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، وجود معوقات لصادرات القطن أهمها معوقات سياسية ،معوقات تواجه الإنتاج والإنتاجية و كذلك معوقات تسويقية أيضا تحد من قدرته علي المساهمة الايجابية في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة .

وقد أظهرت أهم نتائج البحث أن هناك علاقة عكسية بين صادرات القطن والعجز في ميزان المدفوعات ، وجود معوقات لصادرات القطن منها معوقات سياسية تمثلت في سياسة الأمن الغذائي وما أدت إليه من تقليص المساحات المزروعة من القطن وضعف الدعم المقدم لإنتاج القطن مقارنة بما تقدمه الدول الغنية مما يقلل من فرص تنافسية السوق، وكذلك معوقات تواجه الإنتاج والإنتاجية تمثلت في عدم تطبيق العمليات الفلاحية بالصورة المطلوبة وتدهور عمليات إعداد القطن بسبب تأخير عملية اللقيط إضافة إلي معوقات تسويقية ومن أهم التوصيات ضرورة تنويع الصادرات وزيادة السلع المصنعة بدلا من الاعتماد على تصديرها في شكل مواد خام ، العمل علي معالجة المخاطر والصعوبات المتعلقة بالإنتاج وأيضا الحد من المعوقات التي تواجه صادرات القطن.

# Abstract

The research examined the impact of cotton exports on the balance of payments in Sudan 1985-2015. The descriptive and analytical statistical method was used and econometrics analysis was applied by describing, formulating, estimating and evaluating the model of study. The most important objectives of research were to identify the effect of cotton exports on the balance of payments in Sudan during 1985-2015. It was also to study cotton production and its obstacles during the study period. The most significant hypotheses state that there is a progressive relationship between the cotton exports and balance of payments and also there are obstacles including political, productivity and production as well as marketing obstacles. Further. The most important findings showed that there is a reverse relationship between the cotton exports and deficit in balance of payments and there are difficulties facing cotton production in Sudan including the increasing cost of production, low productivity per feddan, reducing cultivated areas of cotton production due to the enforcement of Gezira Act (2005). The policy of food security adopted indicated and reflected the political obstacles and this policy led to reduce the cultivated areas of cotton production and low support provided to producing cotton compared with rich countries and so it reduced the competitive market opportunities. The obstacles of productivity and production were represented by lack of appropriate application of agricultural operations, cultivation preparatory and marketing obstacles. The most significant recommendations indicated that it is necessary to adopt exports diversification and increase manufactured goods instead of exporting raw materials. It is important to overcome difficulties and risks associated with production and reduce obstacles confronted cotton exports.

# فهرس المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الاستهلال | أ |
| الاهداء | ب |
| الشكر والعرفان | ج |
| فهرس المحتويات | د |
| فهرس الجداول | ز |
| المستخلص | ح |
| Abstract | ط |
| **الفصل الأول: الاطار المنهجي للبحث وا لدراسات السابقة** | |
| المبحث الاول : الإطار المنهجي | |
| 1ـــ المقدمة | 1 |
| 2ـــ مشكلة البحث | 2 |
| 3ـــاهداف البحث | 2 |
| 4ـــ أهمية البحث | 2 |
| 5ـــ فرضيات البحث | 3 |
| 6ـــ منهجية البحث | 3 |
| 7ـــ حدود البحث | 3 |
| 8ـــ هيكل البحث | 4 |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة | 5 |

| الفصل الثاني الإطار النظري للبحث | |
|---|---|
| المبحث الأول: التعريف بسلعة القطن | 11 |
| الأهمية الاقتصادية للقطن | 12 |
| انواع القطن | 13 |
| موقف القطن العالمي | 14 |
| المبحث الثاني: ميزان المدفوعات | |
| ماهيه ميزان المدفوعات | 18 |
| اهمية ميزان المدفوعات | 20 |
| اهداف ميزان المدفوعات | 21 |
| خصائص ميزان المدفوعات | 21 |
| وظائف ميزان المدفوعات | 21 |
| اقسام ميزان المدفوعات | 24 |
| التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات | 29 |
| انواع التوازن في ميزان المدفوعات | 29 |
| انواع الاختلالات في ميزان المدفوعات | 30 |
| **الفصل الثالث : القطن في السودان** | |
| المبحث الأول: انتاج القطن في السودان | |
| نشأة وتطور القطن في السودان | 34 |
| انتاج القطن في السودان | 36 |
| مناطق إنتاج القطن في السودان | 37 |
| مشروع الرهد الزراعي | 38 |
| مشروع حلفا الجديدة الزراعي | 38 |
| مشروع الجزيرة | 39 |

| | |
|---|---|
| انتاجية القطن في السودان | 43 |
| صادرات القطن في السودان | 44 |
| الصعوبات التي واجهت انتاج القطن السوداني | 48 |
| تسويق القطن في السودان | 51 |
| معوقات صادرات القطن في السودان | 53 |
| المبحث الثاني: ميزان المدفوعات في السودان | |
| موقف ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 2015/1985م | 55 |
| **الفصل الرابع: الإطار التطبيقي** | |
| المبحث الأول: توصيف النموذج | 61 |
| المبحث الثاني: تحليل البيانات | 66 |
| **الفصل الخامس : النتائج والتوصيات** | |
| مناقشة الفرضيـــــات | 77 |
| النتائج | 78 |
| التوصيات | 79 |
| قائمة المراجع | 80 |
| الملاحق | 83 |

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | المساحة الكلية والانتاج الكلي والانتاجية الكلية للاصناف المختلفة لفترة من 2000ـــــ2015م | 43 |
| 2 | صادرات القطن خلال الفترة 1985-2015م | 45 |
| 3 | موقف ميزان المدفوعات السوداني بالمليون دولار في الفترة 1985-2015م | 56 |
| 4 | نتائج إختبار جذور الوحدة لمتغيرات البحث | 66 |
| 5 | نتائج إختبار التكامل المشترك لمتغيررات البحث | 67 |
| 6 | نتائج تقدير نموذج الدالة الخطية للعلاقة بين صادرات القطن و ميزان المدفوعات | 69 |
| 7 | نتائج التقييم الاقتصادي للدالة | 70 |
| 8 | نتائج تقدير نموذج الدالة الخطية (نصف لوغريثمية) للعلاقة بين صادرات القطن و ميزان المدفوعات | 72 |
| 9 | نتائج التقييم الاقتصادي للدالة النصف لوغرثمية | 73 |

# الفصل الأول

## الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

المبحث الاول: الإطار المنهجي
المبحث الثاني: الدراسات السابقة

## المبحث الأول

## الإطار المنهجي للبحث

### 1- المقدمة:-

يعتبر محصول القطن من المحاصيل الزراعية التي كان يعتمد عليها السودان لتحسين اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية باعتباره العمود الفقري للاقتصاد السوداني ويظهر ذلك من خلالأثره على الاقتصاد العام (ميزان المدفوعات) حيث تُستغل منتجاته في التصدير الى الخارج وجلب المزيد من العملات الصعبة وايضا يساهم في تطوير حركة التجارة الخارجية ويعمل على تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

السودان يعتبر من المواقع الإستراتيجية لزراعة القطن حيث يمتاز بأنه قطر غني بثرواته الطبيعة والبشرية فهو يمتلك حوالي 200 مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة بعد انفصال الجنوب مع توفر العديد من مصادر المياه الجوفية وتعدد مناخاته. [1]

وتعتبر صادرات القطن من المكونات الرئيسية للصادرات السودانية في السنوات السابقة أي قبل تصدير البترول في عام 1999م حيث كانت تحتل المرتبة الأولي ولكنها بدأت في التراجع المستمر وانعكس ذلك علي عائدات الدولة من العملات الصعبة ، ويعزى ذلك التراجع الي وجود عدد من المشاكل والمعوقات التي تعوق حركة صادرات القطن .

يساهم القطن في الاقتصاد القومي مساهمة معتبرة بعائد يقدر حوالي 15%من جملة عائدات الصادرات السودانية السنوية من العملات الحرة في السابق ،بالرغم من المساهمة المعتبرة لصادرات القطن في الناتج المحلي الإجمالي وفي دفع عجلة الاقتصاد القومي (ميزان المدفوعات) إلاإننسبة مساهمته في الاقتصاد القومي انخفضت بسبب الظروف الطبيعية والاقتصادية وإتباع السياسات التسويقية والتسعيرية غير الرشيدة التي انتهجتها الجهات المسؤولة ،والتي أثرت سلبا علي إنتاج وصادر السودان من القطن .

[1] http://www.aljazeera.net/news/26/6/2012 - 10/9/2016

**2- مشكلة البحث:-**

يمكن تلخيص مشكله البحثفي التساؤلات الاتيه:

1. ما هو أثر صادرات القطن علي ميزان المدفوعات؟
2. ما هي المعوقات التي تؤثر على صادرات القطن في السودان ؟

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلىالأتي :

1. دراسة اثر صادرات القطن علي ميزان المدفوعات بالسودان .
2. القاءالضوء على إنتاج القطن والمعوقات التي واجهت إنتاجه في السودان .
3. إلقاء الضوء علي صادرات القطن والمعوقات التي واجهته خلال فترة الدراسة .

**4ـــ أهمية البحث:**

تنقسم إلي أهمية علمية وعملية :

**الأهمية العلمية :**

هنالك بحوث تناولو هذا البحث ولكن البحث يستخدم سلسلة زمنية مختلفة عن الدراسات السابقة وأيضا هذا البحث يختلف عن الدراسات السابقة في قياس اثر صادرات القطن علي ميزان المدفوعات والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

**الأهمية العملية :**

تتمثل في الجهات المستفيدةمن البحث مثل شركة الأقطان المحدودة ،وزارة الزراعة ، الغابات والباحثين وغيرهم.

**5ـــ فرضيات البحث:**

يفترض البحث الأتي:

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صادرات القطن وميزان المدفوعات في السودان .
2. تواجه صادرات القطن مجموعة من المعوقات التي تحد من قدرته على المساهمة الإيجابية في الاقتصاد القومي.

**6ـــ منهجية البحث:**

تم استخدام المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي واستخدام اسلوب التحليل القياسي ،تم جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في شركة الأقطان وتقرير الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة الزراعة والغابات وتقارير بنك السودان.

**7ـــ حدود البحث:**

الحدود المكانية:جمهورية السودان

الحدود الزمانية:1985-2015م تم اختيارهذه الفترة باعتبارها الفترة التي شهدت تراجعا كبيرا في انتاج محصول القطن وايضا صدر فيها قانون مشروع الجزيرة2005م الذي أعطي المزارع حرية اختيار المحصول الذي يريده الامر الذي ادى الي تقلص المساحات المزروعة ومن ثم انخفاض كبير في إنتاج وصادرات القطن.

## 8ـــــ هيكل البحث:

يتكون البحث من خمسة فصول : حوى المقدمة ، مشكلة البحث ، أهمية البحث ، اهداف البحث،فروض البحث،منهجية البحث ،مصادر البيانات وحدود البحث وهيكل البحث والدراسات السابقة .تضمن الفصل الثاني القطن التعريف بسلعة القطن واهمية القطن انواع القطن الموقف العالمي للقطن وتضمن أيضا ميزان المدفوعات من حيث ماهية ميزان المدفوعات ،اهمية ميزان المدفوعات ،خصائص ميزان المدفوعات وظائف ميزان المدفوعات،اقسام ميزان المدفوعات ،التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وانواع الاختلال .اما الفصل الثالث تضمن القطن في السودان من حيث الإنتاج ومناطق الإنتاجوأيضا تضمن ميزان المدفوعات السوداني .وفي الفصل الرابع تناول اثر صادرات القطن علي ميزان المدفوعات في السودان في مبحثين المبحث الاول توصيف النموذج القياسي والمبحث الثاني اختبار ومناقشة الفرضيات .اما الفصل الخامس تناول النتائج والتوصيات .

## المبحث الثاني

## الدراسات السابقة

1- **رسالة ماجستير في الاقتصاد** : أعدتها الدارسه:دعاء يوسف عبد الحميد –جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

**أولا: عنوان الرسالة :**

تقدير دالة انتاج القطن في السودان خلال الفتره 1990-2000.

**ثانيا: أهداف الرسالة :**

1. معرفة مشاريع إنتاج القطن في السودان.
2. المشاكل التي واجهت إنتاج القطن في السودان.
3. معرفة المتغيرات التي تؤثر علي انتاج القطن في السودان .

**ثالثا: منهجية الدراسة :**

اعتمد البحث علي المنهج الوصفي ومنهج البحث القياسي لتقدير دالة إنتاج القطن في السودان واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

**رابعا: نتائج الرسالة:**

1. علاج المشاكل والمعوقات التي تواجه مشاكل الغزل والنسيج في السودان.
2. انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج (العمل ، رأس المال) .

2- **رسالة ماجستير**:اعدها الدارس: مكي الطاهر مكي-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-2012.

**أولا**:عنوان الرسالة :الصادرات غير البترولية في السودان واثرها على ميزان المدفوعات في الفتره 2007-2011.

**ثانيا: اهداف البحث:**

1. ابراز الدور الذي يلعبه قطاع الصادرات غير البترولیه في دعم الاقتصاد الوطني.
2. توضيح سياسات الصادر والمشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات السودانية.

**ثالثا : منهجية البحث:**

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي.

**رابعا: نتائج البحث:**

1. عائد الصادرات غير البترولية ضئيل جدا بالنسبةلي إجمالي عائدات الصادرات.
2. ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات السوداني في الفتره الاخيره نتيجه لفقدان ايرادات الصادرات البترولية.
3. عائد الصادرات البترولية هي المؤثر الرئيسي في الفائض في الميزان التجاري.

3- **رسالة ماجستير في الاقتصاد:** أعدها الدراس : مامون محمد سيد احمد- جامعة النيلين-2012م.

**اولا:عنوان الرسالة:**

سعر الصرف واثره علي ميزان المدفوعات ، في الفترة من 1996-2003م

**ثانيا:اهداف الدراسه:**

1. التعرف علي اثار سياسات سعر الصرف علي ميزان المدفوعات.

2. سبل معالجة الاثار السالبة وسياسات صندوق النقد الدولي.

**ثالثا: منهجية الرسالة:**

استخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي

**رابعا:نتائج الرسالة:**

توصلت الرساله الى نتائج اهمها:

1. سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة اذا صاحب ذلك زيادة في الانتاج.
2. سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة الاختلاف في ميزان المدفوعات لا تكون في صالح معظم الدول النامية.

4- **رسالة ماجستير في الاقتصاد:** أعدها الدارس: احمد عبد الرحمن عمر – جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – 2009م

**ثانيا: عنوان الدراسة:**

1. العوامل المؤثرة علي ميزان المدفوعات واليات التعديل في الفترة من 1978-2007م

**ثانيا: اهداف الرساله:**

1. توضيع العوامل المؤثرة علي ميزان المدفوعات.
2. دراسة الاليات التي يمكن من خلالها معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

**ثالثا: منهجية الرسالة:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

**رابعا: نتائج الرسالة:**

1. دخول السودان في العديد من المشروعات التنموية غير المدروسة اقتصادياً وفنيا خلال عقد السبيعنيات.

2. تراكم الديون التي شاركة في تمويل تلك المشروعات مع فشل المشروعات افي تحقيق عائد لسد الدين.

5- **رسالة ماجستير في الاقتصاد:** أعدها الدارس: المنتصر الشفيع الرضي النورــ جامعة النيلين عام 2005م

**ثانيا: عنوان الدراسة:**

2. تحديث دالة إنتاج الغزل والنسيج في السودان في الفترة 1986م-1991م

**ثانيا: اهداف الرساله:**

3. علاج المشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الغزل والنسيج في السودان.

4. تحديث المحالج التقليدية بإدخال الآلات التقنية الحديثة .

**ثالثا: منهجية الرسالة:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

**رابعا:نتائج الرسالة:**

3. انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) .

4. ضعف مساهمتها في العملية الإنتاجية خلال فترة الدراسة،ارتفاع تكاليف الإنتاج.

6- **رسالة ماجستير في الاقتصاد:** أعدتها الدارسة:فائزة عبد السلام عبد الرحمن ــ جامعة أم درمان الإسلامية عام1999م.

**أولا: عنوان الرسالة:**

إنتاج وتسويق الأقطان السودانية في الفترة1980ــ1995م

**ثانيا: أهدف الرسالة:**

1. زيادة إنتاجية الفدان وإضافة كميات من السماد العضوي بالإضافة إلي السماد الكيمائي .
2. معالجة المشاكل التي تواجه عملية تسويق الأقطان في السودان.

**ثالثا: منهجية الرساله:**

تمت الدراسة في هذا البحث بطريقتين هما طريقة المنهج الوصفي في التحليل الاقتصادي والطريقة الثانية هي المنهج الاستقرائي .

**رابعا: نتائج الرسالة:**

1. انخفاض متواصل في حجم إنتاج القطن السوداني والمساحة المزروعة منه.
2. ارتفاع تكلفة إنتاج القطن وعدم مواكبة الزيادة في أسعار القطن للزيادة في ارتفاع تكلفة الإنتاج.

**اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**

اختلف هذا البحث عن اغلب البحوث السابقة في انه تناول اثر صادرات القطن علي ميزان المدفوعات في حين نجد ان البحوث السابقة تناولو القطن كسلعة زراعية فقط ،او ميزان المدفوعات فقط ويتفق هذا البحث مع اغلب البحوث السابقة في استخدام المنهج الاحصائي التحليلي ،ايضا اختلفت في الفترة الزمنية حيث يعتبر عامل الزمن عامل مهم ومؤثر في الاقتصاد حيث تناول البحث سلسلة زمنية مختلفة.

# الفصل الثاني

## الإطار النظري للبحث

المبحث الاول: التعريف بسلعة القطن

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات

## المبحث الأول

## التعريف بسلعة القطن

**مقدمة :**

يعد القطن من الألياف المستخدمة في إنتاج المنسوجاتوأكثرها استهلاكا رغم المنافسة التي يلقاها من الخيوط الحيوانية كالأصواف أو الألياف الأخرى سواء النباتية كالكتانأو الكيمائية كالنايلون والحرير الصناعي.

القطن محصول قديم عرفه الانسان منذ زمن بعيد ويعتقد الهند هي الوطن الاصلي لمحصول القطن فقد زرع فيها منذ أكثر من ثلاثةألف عام'كما عرفه المصريون القدامى منذ القرن الخامس قبل الميلاد 'اما في العالم الجديد فقد عرفه سكان الأمريكتينمن الهنود قبل وصول الرجل الابيض واستخدموه على نطاق اوسع في انتاج منسوجات خشنه خاصه في امريكا الوسطى والجزء الشمالي من امريكا الجنوبيه وجذر الهند الغربية

بدأت اروبا في استخدام القطن في صناعة المنسوجات خلال القرن الثامن عشر وكان يتم استيراد القطن من الشرق ومن امريكا اللاتينية وخاصة من جذرالهند الغربية وكانت المنسوجات القطنيه مرتفعة الثمن خلال هذه الفترة ، استخدمو الأساليب البدائية في فصل البذور عن القطن مما رفع نفقات الانتاج.

لذا لم يكن الاقبال كثير على المنسوجات القطنيه وخاصه الاروبيين كانو يعتمدون في انتاج المنسوجات على الاصواف والجلود والكتان ولكنهم خامات اقل تكلفه وارخص ثمن في الأسواق.

وفي نهاية القرن الثامن عشر وبالتحديد في عام 1793 نجح إيلي هويتني في اختراع دواليب حلج القطن مما خفض تكلفة عمليات فصل البذور.

يعتبر القطن من اهم المحاصيل التي تزرع في الولايات المتحده وتأتي اهميته من ناحية القيمه النقديه بعد الذره والقمح فقط.[1]

[1] زين العابدين عباس ، مشاكلنا الحقيقية حول فرز الأقطان ، مجلة القطن ، العدد (27) ، يوليو 1979م ، ص 65

**الأهمية الاقتصادية للقطن [1]:**

تقاس أهمية أي ماده حيوية في الاستخدام وتحدد هذه الأهمية حجم الطلب علي المادة نفسها وندرتها أو حجم المعروض منها وتنطبق هذه الصوره علي الاقطان كماده حيويه لها اهميتها العالميه في صناعات المنسوجات التي تستخدمها جميع الطبقات في العالم كما تدخل الكثير من الصناعات الاخرى ويزرع القطن حاليا في اكثر من 80 دولة ويغزل وينسج في اغلب بلاد العالم .

يعتبر القطن من أكثر الخامات النسيجية استخداما فهو يستخدم في جميع أغراض الغزل والنسيجمن الخيوط الرفيعة إلي أنواع الملابس المتعددة المتنوعة وكذلك يستخدم في إنتاج أقمشة المفروشات والتنجيد وخيوط الحياكة بجانب استخدامه في الاغراض التي تتطلب متانه ومرونه ومقاومه للاستهلاك والتمزق مثل صناعة إطارات السيارات ويساعد في ذلك رخص ثمنه النسبي بجانب خواصه الطبيعية المستحبة في إنتاج الملابس الداخلية' كذلك قابليته السريعة لعمليات الصباغة والتبييض والتجهيز التي تساعد في إنتاج الأقمشة المتنوعة والمتطورة.

أيضا يستخدم القطن في بعض الصناعات الكيمائيه والدوائيه مثل صناعة القطن الطبي وفي بعض الصناعات الدفاعية كالذخائر والمفرقعات كما يستخرج من عصير بذرة القطن الزيت الذي يستخدم في الطعام وفي صناعة الصابون بالإضافة إلي الامباز الناتج من صناعة زيت بذرة القطن ليستخدم كعلف للماشية.

ويمثل القطن أهمية اقتصاديه كبيره في العلاقات الاقتصاديه الدوليه خاصه بين الدول المنتجه له والدول المستورده له من ناحيه اخرى بإعتباره المصدر الرئيسي لحاجة الإنسان الكسائيةمن بين نباتات الألياف عموما فضلا عن انه مصدر هام لحصيلة العملات الاجنبيه في بعض الدول المصدره له سواء في شكل خام او منتجات قطنية وغيرها ،ومن ثم فإن حصيلة الطلب الخارجي على صادرات القطن لأي دولة من دول العالم الثالث ومن بينها السودان ذات اثار هامة على خطط التنميه الاقتصاديه القائمه فيها[2].

[1] احمد فؤاد النجعاوي ـتكنولوجيا تجهيز الاقمشة القطنيةـ الاسكندرية ـ نشأة المعارف ـ 1981م ص،ص 3-4

[2] مصطفي عزالعرب وعابدين احمد سلامة ـ تنمية الصادرات السودانية –الخرطوم ـ مطبوعات بنك فيصل الاسلامي ـ2008م ص 96

**انواع القطن:**[1]

انواع القطن كثيره علي حسب طول تيلتها ونعومتها ومتانتها ولونها ونظافتها وتختلف الجوده بإختلاف هذه العناصر وهذه العناصر تحدد رتبة القطن اما طول التيله فهو يحدد درجة القطن وقد اصطلح دوليا علي تقسيم القطن على حسب طول تيلته الى اربعه انواع رئيسيه:-

**1.مافوق طويل التيله:-**

وهي التي يزيد طول تيلتها عن 1.5 بوصة ومنها القطن الجذري والقطن المنوفي المصري والقطن السوداني الساكل وبعض الانواع التي تزرع في بيروت والولايات المتحدة الأمريكية.

**2.القطن طويل التيلة:-**

وهي التي يكون طول تيلتهابين (1.2-1.5)بوصة ومنها الأبلائد الأمريكي الذي يزرع في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والبرازيل والأشموني المصري واهم البلاد المنتجة له هي مصر إذا تنتج حوالي40 % منه هذا بالإضافة الي السودان وبيروت والولايات المتحدة الامريكية ويوغندا والاتحاد السوفيتي.[2]

**3. قطن قصير التيله:-**

وهي التي تقل تيلتها عن 1.2 بوصة وتزرع في الهند والصين وتركيا وايران والتركستان وتمثل 85% من انتاج العالم ويستخدم على نطاق واسع في صناعة النسيج وايضا من الدول المنتجه له الولايات المتحده الامريكيه والاتحاد السوفيتي والبرازيل والمكسيك وباكستان .

**4.مادون قصير التيله:-**

وهو مالايتجاوز طول تيلته ثلاثة ارباع البوصه ولا يكاد يصلح للغزل والنسيج وتنمو انواعه في بلاد الشرق الاقصى كالهند والصين وتنتج حوالي13% من الانتاج العالمي.

[1]-محمد صفي الدين –الموارد الاقتصادية – القاهرة دار النهضة العربية-1985م-ص،ص 256-257

ويعتبر النوع الأول والثاني وهو نحو12% من الانتاج العالمي للقطن والنوع المعروف بإسم سيايلاند الذي ينمو في جزر الهند الغربيه بكميات محدوده جدا وقطن الكرنك المصري هما افضل اقطان العالمواطولها تيله وهذه الانواع لها دور فعال في تحديد اسعار القطن فهي تختلف بإختلاف نوع القطن والحاله التي يصل عليها الي السوق المشتريه وهذه الحاله الاخيرة تتوقف توقفا كبيرا على عناية الفلاحين وأولئك الذين يعدون القطن للشحن ووسائل الشحن نفسها .

اما النوع الاخر فيتوقف على عوامل اخرى فكل نوع من القطن له ظروف خاصه من حيث التربه والمناخ ولايمكن زراعته في ظروف اخرى وعلي الرغم من ان هناك عوامل تؤثر في اسعار القطن كدرجه نعومته وبياضه ولمعانه الا ان اهم عامل هو تيلته فكلما زاد طولها زادت قيمة قطنها لان التيلات الطويله تزيد من متانة الخيوط وعدم تفككها.

القطن يتمتع بإهتمام كبير وذلك لأهميته القصوى حيث انه من المواد الاساسيه للكساء ،لذا فأنه قد حظى بإهميه عظمى من اغلب بلاد العالم ،ويأخذ القطن أهميتهفي التجارة الدولية بعد النفط وذلك لأن حجم منتجاته الدوليه كبير بالقياس الى الانتاج العالمي اذ يقرب ماينتج منه في التجاره الدوليه 33%من انتاجه ويبلغ عدد الاقطار المصدره له ثلاثون دوله تستأثر تسعه منها الولايات المتحده الامريكيه والاتحاد السوفيتي ومصر والمكسيك والبرازيل وباكستان والسودان وتركيا وسوريا بحوالي 80% من صادراته بينما تتربع مصر على عرش القطن طويل التيله من حيث الانتاج . ولأهمية ذلك المحصول نجد ان سوق القطن تميزت بعد الحرب العالمية الكبرى بإتجاه متزايد تجاوز العرض والطلب بإلاضافه الى ذلك تعرض القطن لمنافسه قويه من جانب الالياف الصناعية.[1]

**موقف القطن العالمي:[2]**

هبط انتاج القطن العالمي في الأعوام 1995–1999 بمقدار 8.5مليون باله ليصل الي 85.6 مليون باله في عام 1998–1999 وهو اقل انتاج في غضون الخمس مواسم الاخيره ويرجع هذا الهبوط الكبير اساسا الي انخفاض الانتاج الامريكي والي سوء الاحوال الجويه في كثير من البلاد المنتجه وقد انخفض

[1] مرجع السابق _ص258 –

[2] شركة الاقطان السودانية المحدودة ـ تقرير الهيئة الاستشارية للقطن 1999م..

انتاج القطن في عام 1998–1999 في امريكا الشماليه الي 13.9مليون باله ووصل الى ادني مستوياته منذ تنفيذ الدفع عينا في الولايات المتحده وقد عادلت نسبة انخفاض انتاج 1998–1999 في أمريكا الشمالية 26% من انتاج 1997–1998 ويرجع هذا الي انخفاض اسعار القطن وادخال بعض التغيرات علي برنامج دعم الدخل الحكومي ، اما في الهند وباكستان بلغ انتاج القطن 13.8مليون باله ، تراجع هذا الانتاج الي 12.3مليون باله في عام 1998–1999 ولم يحقق انتاج القطن توقعات الحكومه في موسم 1998–1999 اذ ارتفع بنسبه ضئيله الي 12.4مليون باله فقد ارتفع الانتاج في وسط الهند وجنوبها ولكن انخفض في شمالها بسبب سوء الاحوال الجويه اثناء فترة الجني ورغم جهود صناعة القطن والحكومه لتشجيع نتائج الانتاج فان انتاجية القطن في الهند اخذت في التناقص منذ عام 1995 ، اما بالنسبه لباكستان فلم تحقق التوقعات المعقوده علي اساس زيادة الانتاج في عام 1998–1999 وانخفضت الكميات الي 8.6 مليون باله مقارنة 7.2مليون باله في موسم 1998–1999 وكانت للظروف الجويه غير المواتيه اثرت سلبيا على الانتاجيه التي تناقصت نحو 10% في موسم 1998–1999 كما تراجع انتاج القطن في نصف الكره الجنوبي بالرغم من الارتفاع الطفيف في انتاج استراليا وهبط بشده في كل من الارجنتين وبرجواي والايكوادور وبقي انتاج كولومبيا وفنزويلا مستقرا علي مستوى موسم 1997–1998 .

بعد الهبوط الذي شهده العالم في الانتاج في عام 1999م زاد انتاج القطن في العالم في موسم–1999 2000بنسبة 2% ليبلغ 87.5 مليون بالة .

زيادة الكميات المنتجة للقطن في معظم البلدان تتضمن انخفاضا في انتاج الصين من 20,7 الي 17,6 مليون بالة كما ان الاستهلاك العالمي للقطن قد صعد بنسبة 4% من 87,2 مليون بالة الى 90.مليون بالة عدا انخفاض طفيف في استهلاك الولايات المتحدة الاميركيه .شهدت معظم دول العالم المستخدمة للقطن زيادة في استهلاكها.

ان الاستهلاك العالمي للقطن ارتفع في الاعوام من 2000م الي 2007م والعوامل التي ادت الى هذا الارتفاع بصفة عامة يعزى الي التحسن في النشاط الاقتصادي واسعار القطن التنافسية واخيرآ اختيار المستهلك لخام القطن.

هبط الاستهلاك العالمي في عام 2008 ليصل الي 23.957 مليون طن من 26.695 مليون طن في 2007م نسبة لتغلبات الاسعار العالمية والأزمة العالمية.

انخفضت المخزونات العالمية بنسبة 8% في عام 2015 ليصل الى 20.4 مليون طن بما يمثل حوالي 86% من استهلاك القطن العالمي وهذا التراجع في المخزونات العالمية النهائية هو الأول منذ 2009-2000م

إنخفضت مخزونات الصين النهائية بنسبة 7%اي حوالي 12 مليون طن غير ان سبب التدني يرجع الي هبوط بنسبة 15% في انتاج القطن العالمي المقدر ب 22.2 مليون طن في الواقع يشهد استهلاك القطن العالمي تضاؤلا بنسبه 2%ليصل الي 23.9مليون طن .

فيما عدا استراليا حيث تشير التقديرات للإنتاج سوف ترتفع نسبته ليبلغ مايقارب 546.000طن .

إن إنتاج القطن في العشر دول الاكثر انتاجا قد انخفض في موسم2015-2016.

كان هذا الانخفاض نتيجة لكل من تراجع المساحة المزروعة قطنا ومتوسط الغلال ، لقد تقلصت المساحة المزروعة قطنا عالميا بنسبة 8% اي حوالي 31 مليون هكتار حيث اسعار القطن المتدنية في 2014 - 2015م وارتفاع اسعار المحاصيل المنافسة قد حط من عزيمة المزارعين تجاه زرع القطن وقد تراجعت المساحة المزروعة قطنا في الهند بنسبة 7%.

نتيجة لذلك هبط الانتاج في الهند ليصل الي اقل بقليل من 6 مليون طن اما في الصين فقد تراجع الانتاج للموسم الرابع علي التوالي بنسبة 20%ليصل حوالي 5.2 طن بالنسبة للولايات المتحدة فإن التقلص الهام الذي شهدته المساحة المزروعة قطنا وتضاؤل المحاصيل الناتجة عن سوء الأحوال الجوية قد أديا إلي انخفاض الإنتاج فيها بنسبة 21%ليصل إلي حوالي 2.8مليون طن .

تشير التقديرات إلي إن إنتاج باكستان قدتراجع بنسبة 34% أي حوالي 1.5مليون طن بسبب الضغوط والافاتوالجودة السيئة التي أدت الى انخفاض انتاج المحاصيل .

أيضا ألاسعار المنخفضة للبوليستر وهي الألياف الرئيسة المنافسة فقد أثرت علي حجم الاستهلاك العالمي للقطن في موسم 2015 ، وهو اكبر مستهلك في العالم.

قد تراجع استهلاك الصين للقطن وهو اكبر مستهلك في العالم للقطن والبوليستر بشكل متواصل منذ2009-2010م عندما وصل إلي مايزيد بقليل عن 10 مليون طن .

اما في باكستان فمن المتوقع ان ينخفض استهلاك القطن بنسبة 12%ليصل حوالي 2.2مليون طن بسبب ضعف الطلب من الصين وانخفاض حجم انتاج القطن مما ابقى اسعار القطن المحلية ثابتة .

نظرآ الي ان الاستهلاك قد انتقل الي بلدان تعتمد علي الواردات فلم تعد الصين تهيمن علي التبادل التجاري للقطن ، من المرجح ان تنخفص الواردات العالمية من القطن في 2015-2016 بنسبة 3% لتصل حوالي 7.4مليون طن علما بأن التوقعات تشيرالي ان الواردات في كل من فيتنام وبنغلاديش والصين ستكون حوالي 1.1مليون طن لكل منها يمثل ذلك 44%من واردات العالم هذا ويمثل الحجم الكلي لواردات هذا البلدان ماينا هز 65%من واردات العالم في 2015-2016م

بينما تشيرالتوقعات إلي إن الإنتاج العالمي للقطن سوف يزداد في 2015-2016 إلا أن المرتقب اقل من الاستهلاك العالميعلي الرغم من عدم وجود نمو نتيجة لذلك فمن المحتمل أن تنخفض المخزونات العالمية النهائية بنسبة5% أي حوالي 19.6 مليون طن بما يمثل 82% من استهلاك موسم 2015-2016م[1].

1- المرجع السابق

## المبحث الثاني

## ميزان المدفوعات

**مقدمة:-**

يتكون الاقتصاد من القطاعات الاربعه الرئيسيه والتي تشكل المحاور الرئيسيه التى تعكس الاداء الاقتصادي للدوله هذه القطاعات تتمثل في القطاعات الحقيقية التي تعني بكل مستلزمات الإنتاج من رأس المال والقوى العاملة والارض والقدره على التنظيم .

القطاع المالي يهتم بالأداء المالي العام للدوله ،القطاع النقدي يهتم بالقطاع المصرفي والمالي وكل المجاميع النقديه اما القطاع الخارجي فيهتم بأداء كل من سعر الصرف والديون الخارجية بالإضافة إلي ميزان المدفوعات.

### 1-1 ماهيه ميزان المدفوعات:-

هناك عدة تعريفات لميزان المدفوعات هذه التعريفات تتفق في المعنى العام وتتشابه في معظمها منها:

يعرف ميزان المدفوعات بـــأنه :

السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصاديه التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محليه لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فتره معينه عادة سنة واحدة[1]

**ميزان المدفوعات** :يعرف بأنه سجل منظم بكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة .

يعرف ميزان المدفوعات كأي نوع من الموزانات المحاسبية الأخرى ، بحيث يكون دائما متزنا فعملية البيع والشراء لنفس الشئ ماهي إلاوجهتان لعملة واحده هي التبادل وكل وجهه منها يساوي تماما الوجهة الأخرى ' فالمعاملات التي ينتج عنها حقوق او مطالبات للمقيمين في الدوله لدى الاجانب تسمى دائنه

[1]-عرفات تقي الحسين-التمويل الدولي – عمان ـ دار مجدلاوي للنشر ـ ط1-1999م-ص115

وتسجل في جانب المتحصلات ’والمعاملات التي ينتج عنها حقوق ومطالبات نقدية للأجانب على المقيمين بالدوله يطلق عليها اسم مديونيه وتسجل في جانب المدفوعات.[1]

ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الاجنبيه وكل المعاملات الرأسماليه وجميع كميات الذهب النقدي الداخله والخارجه من هذا البلد خلال فتره زمنيه معينه من الزمان عادة سنه ’أي ان ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.[2]

أيضا يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان يوضح فيه المعاملات الاقتصادية في شكل حقوق وديون بين الاشخاص المقيمين في البلد والاشخاص المقيمين في البلد الاخرى خلال فتره زمنيه معينه تحدد في المعتاد سنه[3] .

يعرف ميزان المدفوعات للدوله بأنه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصاديه الخارجيه التي تتم بين المقيمين في دوله معينه والمقيمين في الخارج خلال فتره زمنيه معينه عادة سنه واحده.[4]

يقصد بميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية (صادرات ، واردات) التي تمت بين المقيمين في الدولة والدولة الاخرى وذلك خلال مدة معينه غالبا ماتكون سنة.[5]

اما في دراسة بنك السودان عام 1997 هناك عدد من التعريفات احدى هذه التعريفات ينص على ان ميزان المدفوعات هو اجمالي معاملات الدولة مع العالم الخارجي خلال فتره زمنية معينه ويلاحظ هنا ان التركيز على مجمل التعامل.

غير ان اهم التعريفات هو تعريف صندوق النقد الدولي والذي ينص على ان:

ميزان المدفوعات هو مجموعه من الحسابات تهتم(ضمن فتره زمنيه معينه) بتسجيل نظامي للتالي:

---

[1]-احمد الصفتي –الاقتصاد الدولي – القاهرة ـمكتبة نهضة الشرق -1984م- ص212

[2]-عبدالرحمن يسري-الاقتصاديات الدولية – الإسكندرية ـ الدار الجامعية للنشر -2001م-ص203

[3]-وجدي محمود حسين –العلاقات الاقتصادية الدولية – الإسكندرية ـدار الجامعات المصرية -1987 م –ص127

[4]-سامي عفيفي حاتم –دراسات في الاقتصاد الدولي – القاهرة ـ الدار المصرية اللبنانية -2005م –ص169

[5]-رضا عبدالسلام –العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق – المنصورة ـ المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ط2 -2010م-ص145

1. قيمة المنتجات الحقيقية بما فيها الخدمات الصادرة من عناصر الإنتاج الرئيسية والتي يجري تبادلها بين الاقتصاد الداخلي لبلد ما وسائر بلدان العالم.

2. التحويلات من جانب واحد المقدمه او المتلقاه من سائر بلدان العالم والتي تمثل المقابل لموارد حقيقيه اولديون ماليه.

3. التغيرات المتولده من الصفقات الدوليه التي تطرأ على موجودات البلد في الخارج ؟

باختصار يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان احصائي يوجز بإسلوب منهجي منظم مايجري من معاملات اقتصاديه (سلع ، خدمات، دخل، تحاويل، ورأس المال)بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فتره زمنيه محدده.

**اولا:اهمية ميزان المدفوعات:-**

إن أهمية تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية تعتبر مسألة إستراتيجية لأي اقتصاد وطني وذلك للأتي:

1. يعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والورادات.

2. يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الاجنبيه بحيث تساهم في متابعة ومعرفة مدى تطور البنيات الاقتصاديه للدولة .

3. يقيس الموقف المالي للدوله.

4. يساعد السلطات العامه على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصاديه الخارجيه للبلد.

**ثانيا:اهداف ميزان المدفوعات:[1]–**

1.يسجل كل المعاملات الاقتصاديه التي تتم مع الدول الاخرى ،واستخدام ذلك كإثبات ورقابة لعمليات المدفوعات الدوليه.

2.يعد ميزان المدفوعات كعملية رقابية مباشرة علي العمليات الخارجية.

3.يساعد متخذي القرار علي وضع السياسات بما يتوافق مع التوازن الخارجي.

4.يعتبر ميزان المدفوعات كمرجع بالنسبة لإيرادات التجارة الخارجية.

**ثالثا: خصائص ميزان المدفوعات:[2]–**

1.ميزان المدفوعات يسجل التدفقات والتغيرات التي تمت بالفعل فهو سجل لتدفقات السلع والخدمات وروؤس الاموال التي اضيفت بالفعل او خرجت بالفعل ، ولكنه لايظهر اجمالي استثمار الدولة في الخارج.

2.ميزان المدفوعات يأخذ شكل محاسبي وبالتالي يأخذ مبدأ القيد المزدوج وكل التعاملات بين المقيمين وغير المقيمين يؤدي الى قيد المبلغ مرتين .

**رابعا:وظائف ميزان المدفوعات:[3]–**

**1.مقياس درجة ارتباط الاقتصاد القومي بالعالم الخارجي:**

ان ميزان المدفوعات بإعتباره وثيقه تحوي نشاط الدولة مع العالم الخارجي فإنه يعمل علي تقديم معلومات هامه من الدرجة الاولى التي يرتبط بها الاقتصاد القومي محل الدراسه بإقتصاديات العالم الخارجي فإذا توفرت البيانات الخاصه سلسلة زمنيه لأعطتنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصاديه الدوليه التي مر بها الاقتصاد القومي بالنظر لميزانها الخارجي وحساب

[1] أماني الحاج محمد ، العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات ، خلال الفترة من 1970 - 2000، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009 ، ص 32

[2]-طارق فاروق الحضري-الاقتصاد الدولي- المنصورة- مصر - المكتبة العصرية للنشر -2010م –ص49

[3]-دياب الأمين حسن النجومي-اثر النفط في ميزان المدفوعات –رسالة ماجستير غير منشورة –جامعة ام درمان الإسلامية -2005م-ص5

رأس المال لمدفوعاتها ، فالدولة التي تعتمد علي العالم الخارجيفي مدها بكافة السلع الصناعيه ومعظم السلع الاستهلاكية هي دول تعتمد اعتماد كبير علي العالم الخارجي.هذا الامر يؤدي الي ظهور عجز في الميزان التجاري كذلك يظهر اعتماد الدولة علي العالم الخارجي من خلال التمويل ، حيث تعتمد الدولة علي روؤس الاموال الاجنبية في تمويل عجزها التجاري وفي تمويل مشاريعها مما يضاعف عجز ميزان المدفوعات .

**2.ميزان المدفوعات كأداة للتخطيط الاقتصادي:-**

يعمل ميزان المدفوعات علي مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجية دقة الامور الاقتصادية بالبلاد نظرا لانه في كثير من الاحيان ترتبط الاجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات في تلك الدولة. يعد ميزان المدفوعات إحدى أدوات السياسات الاقتصادية[1]:

1.السياسة النقدية

2.السياسة المالية

.ميزان المدفوعات أداة لتعبير عن الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي:-

تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات اداة للتقييم او التفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي ، فظاهرتي التضخم والانكماش في اقتصاديات الدول الرأسماليه لابد ان تترك اثارها علي بقية دول العالم .ويتمثل ذلك في ميزان مدفوعات لأي دولة ويمكن من خلاله معرفة الظواهر الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي .

**4.ميزان المدفوعات يوضح درجة نمو قطاعات الاقتصاد في الدولة :-**

فالدولة المتقدمة صناعيا تشكل السلع المصنعة جزء كبير من صادراتها أما الواردات فتكون من المواد الخام والسلع الغذائية .أما الدول النامية(المتخلفة) فغالبا ماتكون صادراتها من المواد الاولية وغالبا ماتعتمد

[1] المرجع السابق _ص، ص 6-7

الدول على عدد محدود جدآ من المواد الخام وربما تكون مادةواحدة .اما وارداتها تكون من السلع المصنعة وأحيانا بعض المواد الغذائية .

**5.ميزان المدفوعات يعكس تأثير الدخل بالنشاط الخارجي:**

يوضح ميزان المدفوعات مامدى تأثير الدخل القومي لتلك الدولة ونشاطها الاقتصادي الخارجي نظرا لأن الصادرات التي تم انتاجها بواسطة الاقتصاد القومي تمثل جزءا من الدخل القومي ، ان الواردات يتم الدفع عنها بواسطة جزءا من الدخل القومي .وهذه العلاقة قوية بين ميزان المدفوعات الدخل القومي.

**6.ميزان المدفوعات مؤشر لثبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية**

ميزان المدفوعات هو القوة المؤثرة في طلب الدولة على العملات الأجنبية ، فقوى الطلب علي العملات الاجنبية توجد الرغبة في الاستيراد من الخارج ، وهذا مايمثله جانب الواردات في ميزان المدفوعات اما جانب عرض النقود الاصلية المراد مبادلتها بالعملة الوطنية فيمثل رغبة الاجانب في صادرات الدولة وبذلك فإن ميزان المدفوعات يعكس ثبات العملة الوطنية للدوله[1].

**7.ميزان المدفوعات من وجهة النظر النقدية.**

ان وجهة النظر النقدية تتناول ميزان المدفوعات بإعتباره ظاهرة نقدية ومصطلح "جوهرية الظاهرة النقدية"يعني ان النقود تلعب دورا حيويا لكن لايدل على الدور الوحيد علي النقود فقط فوجهة النظر النقدية تعطي حسابا واضحا يتأثر واقعيا بعوامل مثل مستويات الدخل وسعر الفائده على سلوك ميزان المدفوعات وذلك لتبديد التشكيك حول وجهة النظر النقدية بأنها تعني فقط النقود.ان الطريقه النقدية تستخدم عرض وطلب النقود لتحديد وضع التوازن من عدمة في ميزان المدفوعات فإذا زاد العرض المحلي للنقود على الطلب المحلي عليها ، فإن الاموال الزائدة سوف تنفق بالخارج على شراء السلع والخدمات والاصول الاجنبية ، وهذا يؤدي الي عجز في ميزان المدفوعات وإذا كان الطلب المحلي علي النقود يفوق عرضها المحلي فإن المقيمون بالوطن سوف يقومون بزيادة الارصدة النقدية المحلية عن طريق زيادة مبيعاتهم من

---

عرفات تقي الحسين-التمويل الدولي مرجع سابق ـ ص 651

السلع والخدمات والاصول الى الاجانب من ناحية وبتخفيض مشترياتهم من ناحية اخرى وهو يؤدي الى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

**رابعا:اقسام ميزان المدفوعات :-**[1]

ينقسم ميزان المدفوعات الي قسمين رئيسين :

ميزان المعاملات التجارية وميزان المعاملات الرأسمالية ، القسم الاول هو ميزان المعاملات التجارية يتكون من ميزان المعاملات المنظورة او الميزان التجاري وميزان المعاملات غير المنظورة او الخدمات وحساب التحويلات ،والقسم الثاني هو ميزان المعاملات الرأسمالية يتضمن حسابي رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل. ونعرض لهذا القسمين تباعا

**اولا:ميزان المعاملات التجارية ويشمل الاتي:**

التجارة المنظورة وغير المنظورة : تضم التجارة المنظورة(الميزان التجاري المنظور)كل من الصادرات والواردات السلعية ، فالصادرات هي السلع التي يبيعها المقيمون في بلد ما الي غير المقيمين والتي تتنتقل اليهم عبر الحدود الدولية ، كما ان الورادات هي السلع التي يشتريها المقيمين في بلد ما من غير المقيمين عبر الحدود الدولية .

اما التجارة غير المنظورة (التجارة غير المرئية) تضم كل من الصادرات والواردات غير المنظورة فقد يؤدي المقيمين في دولة ما خدمات الي غير المقيمين يترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية ثمنآ لهذه الخدمات ’وقد يؤدي ايضا غير المقيمين خدمات الي المقيمين يترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية ثمنا لهذه الخدمات ، هذه الخدمات تسمى بالنسبة للبلد التي تتلقاها واردات غير منظورة لأنها لاتمر بالجمارك ولايحصونها في سجلاتهم وتشمل التجارة غير المنظورة كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين وحقوق الملكية التجارية والصناعة الفنية والسياحية الي جانب الخدمات المتنوعة هذا فضلا عن دخل الاستثمارات إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج واما خدمات أداها رأس المال الاجنبي الي الداخل.

[1]-طارق فاروق الحضري –مرجع سابق -ص50

**ومن اهم بنود التجارة غير المنظورة او ميزان الخدمات البنود الاتية:**[1]

النقل: خدمات النقل التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين تقيد في الجانب الدائن، ومن اهمها الخدمات التي تتم بواسطة وسائل النقل البحرية والجوية التي يمتلكها المقيمين من سفن وطائرات وغيرها ، وعلى العكس فإن خدمات النقل التي يتلقاها المقيمين من غير المقيمين يتم قيدها في جانب المدفوعات أي الجانب المدين.

حقوق الملكية التجارية والصناعة الفنية :

وتتمثل في المبالغ التي يدفعها الافراد المقيمين والمؤسسات الخاصه والعامه في داخل الدولة للافراد والمؤسسات في خارج الدولة مقابل الحصول علي الحق في استخدام الاختراع الجديد او الاسم التجاري الأجنبي ، وتستفيد الدول المتقدمة تقنيا من تطور المعارف والاختراعات العلمية فيها للحصول على الترخيص باستخدام هذه المعارف في الدول الأقل تقدما في ذات المجال وينطبق نفس الامر علي استخدام برنامج الحاسب الألي.

**السياحة:** إنفاق غير المقيمين في الدول الاخرى مقابل الخدمات السياحية التى يحصلون عليها كالإقامة في الفنادق والانتقال الداخلي ودخول المتاحف والمعارض وشراء الهدايا وغيرها يقيد في الجانب الدائن اما نفقات سياحة المقيمين في الدول الاجنبية فتقيد في الجانب المدين .

**-عوائد الاستثمار:**

تتمثل في الدخول التي يحصل عليها المقيمين من وراء إستثمار اموالهم في الدول الأجنبية او يودع اموالة في بنوك اجنبية يقيد في الجانب الدائن وتعتبر الدخول التي يحصل عليها المقيمين في هذه الأحوال سواء اخذت شكل الريع (ناتج الارض) او الربح (ناتج التنظيم) او الفائده (ناتج رأس المال) إضافة ايجابية تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات الوطني وعلي العكس تسجل في الجانب المدين الدخول التي يحصل عليهاغير المقيمين وراء استثماررؤوس أموالهم في الدولة.

[1] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية ا لدولية ـ القاهرةـ الفتح للطباعة والنشر ـ2003م ـ ص 102

**النفقات والمتحصلات الحكومية:**

يقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات النفقات الحكومية الخارجية مثل نفقات البعثات الدبلوماسية والثقافية والتجارية ، أما نفقات البعثات الأجنبية التي توجد في الدولة فتعتبر متحصلا تقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ويأخذ حكمها المعاشات التي حصل عليها المقيمون من دول اجنبية والعائد من الرسوم التي تفرضها القنصليات الوطنية في الخارج .

**2.التحويلات الرأسمالية :**[1]

تتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل اي انها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد ولايترتب عليها دين او حق معين ، ويشتمل هذا الحساب علي بند واحد هو الهبات والتعويضات .ويقسم صندوق النقد الدولي هذا البند الي بندين :الهبات الخاصة وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات النقديةمنها والعينية ، وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج لبلادهم الأصلية ’أما الهبات العامة تتضمن التعويضات ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهبات بأنواعها .

**ثانيا:ميزان المعاملات الرأسمالية:**

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على اصول الدولة او حقوقها من قبل الدول الاخرى وكذلك على خصوم الدولة اوإلتزاماتها في مواجهة هذه الدول وهكذا تدحل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغير في مركز الدائنية والمديونية للدولة . يتكون ميزان المدفوعات الرأسمالية من حسابي روؤس الاموال طويلة الاجل وروؤس الاموال قصيرة الأجل نعرض لها تباعا.

[1] المرجع السابق ، ص 103

**ميزان رووس الاموال طويلة الاجل:**

يقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات كافة العمليات التي تؤدي الي دخول رووس الاموال طويلة الاجل للدولة'بينما يقيد قي الجانب المدين العميات التي تؤدي الي خروج رووس الاموال من الدولة ، وبالتالي تقيد دخول رووس الأموال في نفس اتجاة قيد الصادرات بينما تقيد خروج رووس الاموال في نفس اتجاة قيد الواردات ، وذلك علي الرغم من من دخول رووس الأموال يزيد من مديونية الدولة في حين يقلل خروجها من البلاد من مديونة الدولة أو يزيد من دائنيتها' والسبب في ذلك هو ان تحديد اتجاة تسجيل المعاملات في الجانب الدائن او الجانب المدين يتحدد وفقا لطبيعة اثر هذه المعاملات علي ميزان المدفوعات وقت القيد وبصرف النظر عن الأثار اللاحقة عليها فإنسياب الاموال الي الداخل مثل التصدير يعطي للدولة ايراداً من الخارج ، وخروج رووس الاموال مثل الاستيراد يقتضي اداء مدفوعات للخارج.

**واهم بنود ميزان رؤس الاموال طويلة الأجل هي:**

**الأستثمار المباشر:** كإنشاء او المساهمة في إنشاء المشروعات في الخارج من جانب المقيمين او في الداخل من جانب غير المقيمين .

**الأستثمار في الأوراق المالية** : مثل شراء الاسهموالسندات من جانب المقيمين خلال تعاملهم في الاسواق المالية العالمية 'وكذلك استثمار غير المقيمين لاموالهم عن طريق شراء اسهم الشركات العاملة في البلاد او السندات التي تصدرها جهات حكومية او بنوك وطنية .

**القروض طويلة الأجل:** هيالتي يحصل عليها االقطاع العام او القطاع الخاص من الدول والمؤسسات المصرفية الاجنبية او المؤسسات والافراد غير المقيمين.

**2.ميزان رووس الاموال قصيرة الاجل والذهب:**

يتم قيد حركة رووس الاموال قصيرة الأجل المستقلة أي التي لاتستهدف تعويض الالتزامات الناشئة عن المعاملات المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية طويلة الأجل كالمضاربة على النقد الأجنبي وتحريكه

بين الأسواق  بين الاسواق العالمية بغرض الحصول على سعر فائدة في نفس اتجاهات حركة رؤوسالأموال طويلة الأجل .

ولكن الامر يختلف  فيما يتعلق بحركة الذهب ’حيث يقيد دخول الذهب في جانب المدين ويقيد خروجة في الجانب الدائن،وتبرير ذلك هو ان تصدير الذهب يكون حالة قصور ايرادات الدولة  عن الوفاء بمدفوعاتها الخارجية ومن ثم تحصيل الدولة من وراء تصدير الذهب علي ايرادات توفي بها التزاماتها الاخرى ، اما استيراد الذهب في حالة وجود فائض بعد تغطية كافة المدفوعات الواجبة على الدولة.

ونقصد بالذهب هنا  الذهب النقدي الذي يستخدم كرصيد لضمان الموازنة بين ايرادات الدولة ومدفوعاتها الخارجية بالنظر لما يتمتع به من قبول دولي في تسوية المعاملات بين سائر البلاد وهو يختلف من الذهب المستخدم في الزينة أو الصناعة الذي ينتقل من البلد كسلعة ويسري عليه مايسري علي المعاملات المنظورة من قواعد. ويأخذ حكم الذهب النقدي حركة رصيد البلاد من العملات وحقوق السحب الخاصة التي يتصدرها صندوق النقد الدولي ويطلق عليها جميعا تعبير رؤوسالاموال الموازنة او التعويضات لانها تتنتقل بين الدول المختلفة بقصد التوازن في ميزان المدفوعات وتعويض العجز او الفائض الناتج من حركة المعاملات الجارية والرأسمالية

**خامسا: الخطأ والسهو:**[1]

وتستخدم هذة الفقره بغرض موازنة الميزان التجاري من الناحية الحسابية والسبب في ذلك هو إن كل عملية تجرى تسجل مرتين في الحساب ’مرة في الجانب المدين ومرة في الجانب الدائن نظرا لإتباع نظرية القيد المزدوج مثلا إذ صدر القطر أو استورد سلع أو خدمات فتسجل قيمة المبادلات في الحساب الجاري لكنها أيضا تسجل في ميزان النقد الأجنبي بفقرة معاكسة فإذا سجلت في الجانب الدائن من الميزان التجاري او الخدمات فإنها تسجل في الجانب المدين  من ميزان النقد الاجنبي والعكس’ولهذا تستخدم فقرة الخطأ والسهو لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل  او عدم التوازن بين القيدين ويحصل ذلك في الحالات الاتية :

[1] عرفات تقي الدين ـ مرجع سابق ـ ص 118-119

(أ)الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة للأختلاف في اسعار سعر العملات .

(ب)الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجية لعملة احد البلدين التعاملين تجاريا.

(ج)قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة الخطأ والسهو.

**سادسا: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:**

يرجع الي ميزان مدفوعات الدولة لمعرفة ما إذ كانت علاقاتها الاقتصادية الدولية متوازنة أو مختلة بالنظر إلي الطريقة التي تم بها التساوي الحسابي الحتمي لهذ الميزان .إذ كان التساوي الحسابي قد تم بطرق وعوامل ثابتة أصلية مهيئة لثبات أساسي كان ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الاقتصادية 'اما اذا كان التساوي الحسابي قد تم بطرق وعوامل عارضة او طارئة غير مستمرة وغير مهيئة لثبات اساسي كان الميزان في حالة إختلال اقتصادي ونعرض بإيجاز انواع التوازن والاختلال الدولي.

**(1)انواع التوازن في ميزان المدفوعات :**

**(أ)التوازن في الميزان الحسابي لميزان المدفوعات:**

ان الفائض في ميزان التحويلات الرأسمالية يجب ان يساوي تماما مقدار العجز في ميزان المعاملات الجارية (وميزان حركة الذهب).وكذلك فان العجز في ميزان التحويلات الرأسمالية يجب ان يساوي تماما مقدار الفائض في ميزان المعاملات الجارية (وميزان حركة الذهب ) فجانبي ميزان المدفوعات يجب حتما ان يكونا متساويين حسابيا في كل سنه وعلى الدولة ان تساوي عجز ميزان المعاملات الجارية إما بالاقتراض من الخارج او بالدفع من ارصدتها من العملات الاجنبية او بتصدير الذهب وان تساوي الفائض في ميزان معاملاتها الجارية بإقراض الدولة التي حققت معها العجز او تحصيل قيمتة منها بالعملات الاجنبية او إستيراد الذهب من دولة العجز.

**(ب)التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:**

إن التوازن الاقتصادي هو الذي يعتمد به وليس التوازن الحسابي ويستدل على التوازن او الإختلال في ميزان المدفوعات وهو الذي يعبر عنه بوجود فائض أوعجز بالرجوع إلي المعاملات الجارية الرأسمالية المستقلة .وهناك تعريفان ، احدهما يعتمد بالتحويلات الرأسمالية المستقلة ومن ثم يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن واذ كانت المتحصلات من المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة مساوية للمدفوعات عنها. 'يكون في حالة فائضاما اذا زادت المتحصلات عن المدفوعات عنها يكون في حالة عجز اذا قلت المتحصلات عن المدفوعات . ويبرر هذا التعريف ان المعاملات الجارية والتحويلات المستقلة هي معاملات مستقلة تتم نتيجة للتفاعل بين القوى الاقتصادية ولايؤخذ بهذا التعريف الا اذا كانت التحويلات الرأسمالية تتميز بصفة الاستمرار اما اذا كانت طارئة غير مستمرة فيؤخذ بالتعريف الاخر الذي يعتمد فقط بالمعاملات الجارية وطبقا لهذا التعريف يعتبر ميزان المدفوعات في حالة توازن اذ كانت المتحصلات من المعاملات الجارية مساوية للمدفوعات عن المعاملات .ويعتبر في حالة فائض اذا كانت المتحصلات عن المعاملات الجارية اكبر من المدفوعات والعكس في حالة العجز.

ويشترط الايكون هذا التوازن قد تحقق عن طريق الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية ' ولا يكون هذا التوازن الخارجي قد تحقق عن طريق اختلال داخلي بإتباع سياسة انكماشية في الداخل تؤدي الي انتشار البطالة وانخفاض الدخل .ولا يكون التوازن في ميزان المدفوعات تحقق عن طريق تخفيض مستمر في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية .

**(2)انواع الاختلالات في ميزان المدفوعات:**[1]

مصطلح اختلال ميزان المدفوعات يعني عدم تساوى اجمالي الجانب المدين والجانب الدائن فأيهما اكبر يظهر الرصيد في الجانب الأخر'فإذا ظهر الرصيد في الجانب المدين فهو يعني فائض اما إذا ظهر في الجانب الدائن فذلك دلالة على وجود عجز.

يمكن التمييز بين انواع مختلفة من اختلال ميزان المدفوعات بحسب الأسباب التي تحدثها:

[1] ـعبد العزيز عجميةـ الاقتصاد الدولي ـ الاسكندرية ـ الدار الجامعية للنشرـ 2000ـ، ص 51

**(أ)الإختلال الوقتي وله صورتان :**

1.**الإختلال الموسمي** :ويحدث في البلد الزراعية التي تعتمد علي محصول واحد كأهم صادراتها حيث تتجاوز قيمة الواردات في موسم تصدير هذا المحصول ’بينما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات في الفترة الباقية من السنة .ولايعتبر هذا اختلالا في ميزان المدفوعات ’لأن هذا الميزان يأخذ بعين الاعتبار مقدار الايرادات والمدفوعات خلال السنة بأكملها .

2.**الإختلال الطبيعي او العارض:** ويقصد به اختلال ميزان المدفوعات للبلاد الزراعية بسبب تعرض محصولها لاحدي الكوارث في احدي السنوات مما يقلل من حجمة اوجودتة وهو اختلال مؤقت يزول بزوال السبب الذي اوجده ويمكن للبلد ان يواجهه بموارده الخاصة او بالاقتراض قصير الاجل من الخارج ويدخل في هذا النوع مايترتب على الحروب من زيادة الطلب على الموارد الاولية وتزداد صادرات البلاد المنتجة لها ويحدث فائض كبير في ميزانها التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات.

**(ب) الإختلال الدوري:**

وهو الذي يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تنتاب النظام الاقتصادي الرأسمالي’ ففي فترات الانكماش ينخفض الانتاج والدخول والاثمان وتنتشر البطالة فتنكمش الواردات مما قد يؤدي الي حدوث فائض ’وفي فترات التضخم يزيد الانتاج وترتفع الاثمان والدخول فتقل قدرة البلد علي التصدير وتزيد وارداتها ممايؤدئ الي عجز في ميزان المدفوعات نتيجة لانكماش معاصر او تضخم معاصر انتقل اليها من العالم الخارجي وتنتقل هذه التقلبات الدورية من الدول ذات الاهمية في الاقتصاد العالمي الي الدول الاخري عن طريق التجارة الخارجية ويكون علاج التقلبات الدورية باتباع السياسة الاقتصادية الداخلية المناسبة كالسياسات المالية والنقدية.

**(ج) الاختلال المزمن:**

ينشأ هذا الاختلال في الدول النامية التي تعاني انخفاضا في الإنتاجية ويرجع بصفة أساسية إلي قلة أدوات الإنتاج التي تتلائم مع العمل’ومن ثم فإن برامج التنمية الاقتصادية التي تتبعها الدول تعتمد دائما على رفع مستوي الاستثمار والذي غالبا ما يتجاوز طاقة البلاد علي الادخار الاختياري ويترتب علي هذا التفاوت

في الاستثمار والادخاراتجاه مزمن، سنه بعد الاخرى يتجاوز مقدار الاستثمار الذي تقتضيه التنمية يتجاوز مقدارالادخار الاختياري .ونتيجة لهذا التضخم وزيادة واردات الدول المتطورة فيها فإنها تعاني عجزا دائما او مزمنا في ميزان المدفوعات ويختلف التضخم الناشئ عن التنمية عن التضخم الناشئ عن الدورة الاقتصادية'في إن الأول ينشأ عن سياسة واعية تهدف الي زيادة مستوى الاستثمار عن مستوي الادخار الاختياري بينما ينشأ الثاني أيضا عن التفاوت في الاستثمار الادخار ليس عن نتيجة سياسة هادفة إنما نتيجة للتفاعل بين القوى التي تولد الدورة الاقتصادية.يعالج هذا الاختلال في الدول النامية بالقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من الدول الغنية والمتقدمة اقتصاديا.

**(د)الاختلال المتصل بالأسعار:**

قد يرجع اختلال ميزان مدفوعات احدي الدول لاختلالمتصل بالعلاقة بين أسعارها والاسعار الخارجية 'ولما كانت هذه العلاقة تتوقف علي مستوي الأسعار الداخلية وعلي قيمةعملة الدولة في سوق الصرف بالنسبة للعملات الاخرى وعلي مستوى الاسعار في الدول الاخرى قد يمكن التمييز بين اربع صور للاختلال المتصل بالاسعار .

1.ارتفاع وانخفاض مستوى الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية دون ان يصحب تعديل في سعر الصرف بما يلائم هذا التغير بحيث تصبح العملة مقومة بأكثر او اقل من قيمتها مما يودي اختلال سلبي اوايجابي .

2.رفع قيمة العملة في سوق الصرف دون ان يكون ذلك مرتبطا بالأسعار الداخلية او دون تغيير الأسعار الداخلية بما يتلائم مع هذا الارتفاع فرفع قيمة العملة مع رفع مستوى الاسعار الداخلية بالنسبة للاسعار العالمية يقلل الطلب علي صادرات الدولة لارتفاع ثمنها فيظهر العجز في ميزان مدفوعاتها .

3.خفض قيمة العملات الاجنبية في سوق الصرف مع بقاء العملة الوطنية دون خفض مماثل فتصبح اسعار العملة الوطنية مرتفعه بالنسبة للاسعار العالمية فتقل الصادرات ويظهر عجز في ميزان المدفوعات.

4.انخفاض اسعار السلع في الخارج مع الاسعار مع ما كانت علية داخل الدولة فلا تقوي اسعار صادراتها علي منافسة صادرات الدول الاخرى فتقل صادراتها ويظهر عجز في ميزان مدفوعاتها.

**(ه)الاختلال الهيكلي:**

وهو الذي يصيب تركيب واتجاة العلاقة الاقتصادية بين الدول المتخلفة لاسباب تتصل بقدرة كل منها علي الانتاج بمستوى التكاليف والنفقات فيها وبالتقدم الفني الذي تطبقة في أساليبإنتاجها وبمستوي معيشة سكانها وباتجاه الطلب العالمي الي سلع بديلة اخرى وبمركز الدولة كدائن ومدينة في النطاق الدولي بسبب استثماراتها الدولية الماضية ، فقد يتغير عاما أوأكثر من هذه العوامل المختلفة ويؤدي الى تغير هيكل في العلاقات الاقتصادية ممايؤدي الي اختلال ايجابي اوسلبي في موازين مدفوعات الدول المختلفة.

**(ز)الاختلال النقدي:**

يعتبر التضخم المحلي في الواقع احد مصادر اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف ان الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما في ظل ظروف معينة تولد طلباً متزايداً علي الواردات في هذه الدولة بل وقد تقلل من السلعة المتاحة لديها للتصدير اضف الي ذلك ارتفاع مستوي الاسعار داخليا يشجع علي دخول الواردات البديلة للإنتاج المحلي (وهذا بطبيعة الحال يتوقف علي مرونة الاحلال من واردات المنتجات الوطنية) .ايضا فان الطلب الاجنبي علي صادرات هذه الدولة ببسب ارتفاع الاسعار فيها قد يتحول الي الدولة المنافسة ومن شأن كل هذا ان يؤدي الي عجز ميزان المدفوعات.[1]

[1] المرجع السابق ، ص 51

# الفصل الأول

## الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

المبحث الاول: الإطار المنهجي
المبحث الثاني: الدراسات السابقة

# الفصل الثالث

## القطن وميزان المدفوعات في السودان

المبحث الاول: إنتاج القطن في السودان
المبحث الثاني: ميزان المدفوعات في السودان

## المبحث الأول

## انتاج القطن في السودان

**نشأة وتطور القطن في السودان [1]:**

مثل العديد من دول العالم الثالث فإن السودانيعتمد اقتصاديا علي القطاع الزراعي إذ تبلغمساهمته أكثر من 45% من قيمة الناتج القومي الإجمالي واكثر من 90% من قيمة الصادرات.

ويمكن تقييم أهمية قطاع القطن بالنسبة للاقتصاد السوداني إذ علمنا أن القطن من أهم الحاصلات الزراعية حيث يترواح العائد بالعملة الصعبة من عائداته بين 40% الي 60% من جملة عائدات الصادر حتى عام 1989م حيث بدأ عائده بالتدني بعد أن توسعت سياسة الدولة في زراعة القمح علي حساب محصول القطن.

أول من ادخل زراعة القطن في السودان هو ممتاز باشا التركي الأصل في دلتا طوكر سنة 1867م وانتقلت زراعة القطن في عام 1906م إلي منطقة الزيداب علي ضفاف النيل بالمديرية الشمالية ثم انتقلت بعد ذلك إلي مشروع الجزيرة في عام 1910م بزراعة (600 ) فدان في مشروع استطلاعي بقرية طيبة ثم ود النو والحاج عبدالله وقد بلغت جملة المساحات المزروعة عن طريقة ري الطلمبات 22 الف فدان قبل افتتاح خزان سنار عام 1925م.

لقد أدي نجاح تجربة طيبة الاستطلاعية إلي منح حكومة السودان قرضا مقداره 15 مليون جنيه إسترليني من الحكومة البريطانية لبناء خزان سنارالذي بدأ تشيده بعد انتهاء الحرب العالميةالأولي مباشرة . وبإكتمال بناء خزان سنار في نهاية عام 1925م . منحت الشركة الزراعية وهي شركة انجليزية امتياز إنتاج محصول القطن بمشروع الجزيرة لفترة 25عام وانتهت في 30 يونيو عام 1950م.

1.عبدالله امام ، " ندوة عن مستقبل القطن في السودان "وزارة الزراعة ـ قاعة الصداقة – الخرطوم ، 7-8 فبراير 1994 ، ص 1

بعد انتهاء فترة امتياز الشركة الزراعية وتأميم مشروع الجزيرة عام1950م بدأ التوسع المضطرد في زراعة القطن بالسودان خاصة بعد انتعاش سوق القطن العالمي .فقامت علي إثر ذلك مشاريع القطاع الخاصفي النيلين الأبيض والأزرق وتبع ذلك تنيفذ امتداد مشروع المناقل ومؤسسات حلفا الجديدة والسوكي والرهد حيث وصلت المساحات المزروعة قطنا بالري الصناعي الي حوالي (900)الف فدان.

بدأت زراعة الاقطان في السودان باستيراد مباشر لكميات من بذرة اقطان الساكل من مصر عام 1867م ونتيجة لانتشار مرض تكرمش الأوراق الفيروسي ومرض الساق الأسود فقد نجحتالجهود البحثية لاحتواء هذه المشاكل باستنباط الأصناف 1037x في عام 1927م وصنف بركات 1969م ثمVXl وVSA.

ولتحسين الوضع التنافسي توالت العديد من الأصناف في الإنتاج التجاري مثل هدي ومربود وبركات 82 وسودان أكالا 83 وبركات 90.

وفي القطاع المطري تم استنباط نوبة 82 واكرين 83 لتكونا بديلا لصنفي نوبة البار واكرين علي التوالي.

امتد العطاء في مجال البحوث ليشمل مجموعة من الأقطان المستقبليةمثل البيما وolb وصنف أكالا المحسنة(69)2 وصنفان الأكالا التقليدية للمناطق المطرية وهي اكالا93ه واكالا93 م[1]

يلعب القطن دورا مهما في الاقتصاد السوداني ويعتبر محصول الصادر الرئيسي لإسهامه بالنصيب الأكبر من عائدات البلاد من النقد الأجنبي حيث تجاوزت عائداته 200 مليون دولار في عام 1989م ويعتمد السودان في تصريف أقطانه علي التجارة الدولية إذ لا يتعدى استهلاكه المحلي أكثرمن 20% من حجم الإنتاج بالرغم من قيام صناعة متطورة للغزل والنسيج تصل حوالي 18%من المصانع المنتشرةفيأنحاء في القطر.

[1] المرجع السابق ،ص2

**انتاج القطن في السودان:ـــ**

لقد تدنى الإنتاج في مشروع الجزيرة والمؤسسات الناجحة الأخرى في النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين إلي مستوى يثير الشفقة ويرجع السبب إلى المستوى التراكمي للعجز في التمويل التشغيلي عاما بعد الأخر ، والذي تداخل وتشابك مع تأكل البنيات الأساسية وتولدت الحاجة لتمويل تأهيلي ضخم في ظروف فقدان الثقة في تلك المؤسسات وفي القطن بشكل خاص ،كل ذلك في ظروف بالغة التعقيد بالنسبة للدولة فيما يختص بتوجيه الموارد.

الا انه من المؤسف حقا رغم ذلك أن تتداعى بنا الصعوبات في حل مشاكل الانتاج في مشروع الجزيرة والمؤسسات الاخرى الى الحد الذي تصبح فيه الجدوى الاقتصادية لمحصول القطن في السودان محل شك وتساؤلات وهذا الشك في حقيقته هروب من مواجهة الحل الصعب والذي تشير كل الدراسات إلي اقتضائه جراحة تعديل هيكلية في العلاقة بين الحكومة والإدارة والمزارعين في هذه المؤسسات وفي الجزيرة بشكل خاص هذا التعديل يجب أنيتزامن على اقل تقدير إن لم يسبق معالجات التأهيل والتمويل .المسكنات التي تعلن كل عام بعد تهديدات المزارعين بعدم زراعة القطن في الموسم المعني والتي تتعثر كل عام وهي مخرج سهل من ورطة المواجهة إلا أنها قطعا لن تعالج الفشل المتكرر عاما بعد آخر في إحراز أي زيادة في الإنتاجية أو حتى المحافظة على متوسط الإنتاجية المنخفض أصلا.[1]

هدفت السياسة الزراعية في 2005م إلي تقليص مساحة القطن المروي في مساحة كلية لا تتجاوز (350) ألف فدان محصورة في مناطق التنمية في الجزيرة والرهد وحلفا بهدف تحقيق زيادة رأسية محسوسة في الإنتاجية لتعويض الفاقد من انخفاض المساحة وبالرغم من تقليص المساحة بأكثر من 50% من المؤسسات الثلاثة الا ان نسبة النقصان في الإنتاج الكلي كانت كبيرة وتراوحت بين 64% في حلفا وحوالي 70% في كل من الجزيرة والرهد نتيجة لتدني الإنتاجية بنسبة (18-40%) وبالرغم من تذبذب الإنتاج خلال الفترة الأخيرة الا ان إنتاجية الفدان في الموسم 2003م تعتبر نقطة الانطلاق نحو تحقيق الزيادة الرأسية مقارنة بالموسم 2000م وصلت الزيادة إلى 51% في الجزيرة و5% في الرهد و18% في حلفا وكان من الممكن المحافظة علي هذه الإنتاجيةوالإرتقاء بها إلي معدلات اكبر في موسم 2009م

[1]أحمد صالح فضل الله – ندوة عن زراعة القطن في السودان- شركة الأقطان السودانية ة الخرطوم مارس 2002، ص 23

الا ان الانخفاض في الإنتاجية بلغ 29% في الجزيرة و 31% في الرهد 38% في حلفا نتيجة لحجم الخصومات التي أثرت سلبا علي العائد كما ان سلبيات موسم 2007م رغم الانتاجية العالية لم تكن دافعا قويا للمنتج للاستمرار في بذل الجهود للارتقاء بالانتاجية .

بالرغم من توالي استنباط العديد من العينات المتباينة في خصائصها الغزلية الا ان انتاج القطن في السودان اقتصرعلي ثلاث اصناف تجارية وهي بركات وتمثل الاقطان طويلة التيلة الممتازة و شمبات تمثل الاقطان الطويلة التيلة والأكالا وهي تمثل الاقطان متوسطة التيلة وتزرع هذه الاصناف في القطاع المروي. ونتيجة لتقليص مساحة القطن المروي وتوقف زراعة الألبار في جبال النوبة والاستوائية وانحصار مساحة الاكرين في القضارف والدمازين نتوقع ان يختل التوازن الصنفي وتصبح المنافسة بالدرجات اكثر وضوحا من المنافسة بالاصناف.

ولتحسين الوضع التنافسي للاقطان السودانية يمكن معالجة هذا الوضع بتوسيع المدي النوعي وانتاج كميات معقولة من عدة اصناف .

ينتج القطن في العروض المدارية والمعتدلة ويتطلب ارض خصبة وغنية بالمواد العضوية وتمثل التربة السوداء الرسوبية أفضل أنواع الأراضي الزراعية 'كما هو الحال في وادي النيل وحوض المسيسيبي وكذلك يفضل لزراعته الأراضي المنبسطة كما أن زراعته تتطلب أيادي عاملة كافية لعمليات الزراعية والجني وخاصة مناطق إنتاجهوذلك لتقليل تكلفة إنتاجه وان بعض عمليات الزراعة والجني لا تستعمل فيها الألات وتعتبر الفترة المناسبة لزراعة القطن في السودان خاصة الأقطان الطويلة الممتازة منها في الفترة التي تمتد من اغسطس الى سبتمبر من كل عام .[1]

**مناطق إنتاج القطن في السودان:**[2]

يعتبر القطن المحصول الأول بالنسبة للسودان في الستينيات من هذا القرن من حيث مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي ويؤثر على قطاعات واسعة في المجتمع اذ يعمل به مباشرة مايزيد على مائتي الف اسرة.لذلك نجد العديد من المشاريع التي تعمل علي انتاج القطن ومن أهم هذه المشاريع:

[1] محمد أحمد عمر طه ، سوق القطن ، دراسة تحليلية ، الخرطوم ، بدون ناشر ، 1999م ، ص 38-40
[2] دعاء عبد الحميد ـ تقدير دالة انتاج القطن في السودان ـــ رسالة ماجستير غير منشورة ـ جامعة السودان ـــ 2011م ـ ص23

مشروع الجزيرة ، مشروع الرهد، مشروع حلفاالجديدة، طوكر ،سنار ،النيل الابيض ،القاش ،السوكي، الرنك، شمال كردفان، النيل الأزرق ، غرب كردفان ، القضارف ،جبال النوبة.

لازالت الحكومة تدير المشروعات الاتحادية الكبرى وهي : الجزيرة ، الرهد ، حلفا الجديد و السوكي وذلك

لكبر حجمها وضخامة الأموال المستثمرة فيها وتعدد الوحدات الإنتاجية والخدمات المرتبطة بكل منها.

**1/ مشروع الرهد الزراعي:**[1]

يقع المشروع بين خط الطول 22-32 درجة شمالاً وخط العرض 14-16 شرقاً، في محلية الرهد التابعة لولاية القضارف على الضفة الشرقي لنهر الرهد، وهو نهر موسمى يبدأ منبعه من الهضبة الإثيوبية على بعد 20 كيلومتر تقريباً شمال غرب بحيرة تانا في إثيوبيا. تبلغ مساحة المشروع 353000 فدان وهذه المساحة موزعة في ولايتي الجزيرة و القضارف. ولاية الجزيرة وتقع فيها 62 %ولاية القضارف وبها 38% من مساحة المشروع.

**أهداف المشروع:**

1. استغلال حصة السودان من مياه النيل
2. رفع المستوى المعيشي والخدمي بإستيعاب 15 الف مزارع وتوفير السكن والخدمات الصحية لهم.
3. التوسع في في زراعة الخضر والفاكهة للإستهلاك المحلي والتصدير

**2/ مشروع حلفا الجديدة الزراعي:**

يعرف رسميا بإسم هيئة حلفا الجديدة الزراعية وهو واحد من المشاريع المهمة في انتاج المحاصيل الزراعية في السودان ويقع في ولاية كسلا علي بعد 360 كيلو متر شرق الخرطوم و80 كيلو مترغرب مدينة كسلا. تم تأسيس مشروع حلفا الجديد الزراعي في عام 1963م بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة والقرى المجاروة والاكتفاء الذاتي للمزارعين في المحاصيل الغذائية كالذرة والقمح وإنتاج القطن .

[1] احمد صالح فضل الله – ندوة عن زراعة القطن في السودان – مرجع سابق ص 12

تم تمويل المشروع من قبل الحكومة المصرية وبدأت عملية تهجير سكان المناطق المغمورة بالمياه في اكتوبر 1963م وبدا أول موسم زراعي في عام 1964ـــــ 1965م .

**3/ مشروع الجزيرة:**[1]

يقع مشروع الجزيرة الزراعي في وسط السودانبين النيلين الأزرقو الأبيضفي السهل الطيني الممتد من منطقة سنارإلى جنوب الخرطومعاصمة السودان. وأنشئ هذا المشروع في عام 1925م لمدّ المصانع البريطانيةبحاجتها من خام القطنوالذي شكل أيضاً العمود الفقري لاقتصاد السودان بعد الاستقلال. ويعتبر مشروع الجزيرة أكبر مشروع مروي في أفريقياوأكبر مزرعة في العالم ذات إدارة واحدة.

**النشأة**

بدأ مشروعالجزيرة في عام 1911م، كمزرعة تجريبية لزراعة القطن في مساحة قدرها 250 فدان(بمنطقة طيبة وكركوج) شمال مدينة ود مدنيتروى بالطلمبات (مضخات المياه). بعد نجاح التجربة بدأت المساحة في الإزدياد عاماً بعد آخر حتى بلغت 22 ألف فدان في عام 1924م .وفي العام الذي تلاه تم افتتاح خزان سناروإزدادت المساحة المروية حتى بلغت حوالي المليون فدان في عام 1943م .والفترة من 1958وحتى 1962متمت إضافة أرض زراعية بمساحة مليون فدان أخرى عرفت باسم إمتداد المناقل، لتصبح المساحة الكلية للمشروع اليوم 2,2 مليون فدان.

**اهداف المشروع بعد الاستعمار البريطاني:-**

1. استغلال حصة السودان من مياة النيل
2. تحويل المنطقة من الزارعة التقليدية الي الحديثة
3. رفع المستوى المعيشي والخدمي واستيعاب خمسة عشرة الف مزاراع وتوفير السكن والخدمات الصحية والتعليمية لهم.

1 21/1/2017 – 11:30 AMhttps://ar.wikipedia.org/wiki

4. التوسع في زراعة الخضر والفاكهة للاستهلاك المحلي والتصدير.

5. تحقيق التكامل الزراعي بإدخال الحيوان في الدورة الزراعية وزراعة محاصيل الصادر كالقطن وزهرة الشمس .

يدار المشروع من قبل مجلس إدارة يتكون من عشرين عضوا تقوم الحكومة بتعينهم وسبعة اعضاء يمثلون إتحاد الزراع وتعين الحكومة مديرا للمشروع حيث ترتبط اطراف المشروع بشبكة خاصة للسكة حديد الضيقة بطول 1300كلم.يعمل في إدارة المشروع نحو 2500موظف و6461 عامل بالخدمة المستديمة فضلا عن نحو500 الف من العمال الموسيمين الذين يساهمون في تنفيذ بعض العمليات الموسمية والزراعية وخاصة عمليات جني القطن وحلجة. ويساهم المشروع في ذاك الوقت بنحو 65%من انتاج البلاد من القطن وبنسبة كبيرة من انتاج القمح والذرة والمحاصيل البستانية .كما يتيح المشروع فرصا واسعة للإستثمار في الصناعات الزراعية كصناعة الغزل والنسيج ومطاحن الغلال وصناعة الزيوت وتصنيع الأغذية والجلودكما يتيح فرصا واسعا لشركات الخدمة التي يمكن ان تنشط في مجالات العمليات الزراعية والتعبئة والتغليف وغير ذلك من الخدمات التي ترتبط بالإنتاج الزراعي .

ينتج المشروع المحاصيل الاتية : القطن ، الفول السوداني ، الذرة ، القمح ، والخضروات.

نظام الري في المشروع انسيابي وطلمبات اما عن انتاجية الفدان في هذا المشروع فإنها تتفاوت من محصول لأخر اما الحصاد في المشروع ألي ويدوي.

**المراحل التي مر بها المشروع:**

المرحلة الأولى هي فترة الإستعمار (1925-1955)

في هذه المرحلة كان يدار المشروع بواسطة الشركة الزراعية الهندسية التي ركزت علي زراعة محصول القطن كهدف استراتيجي للمستعمر حيث شهدتالمرحلة الأولى الأزمة الأقتصادية العالمية الكبرى عام(1930ــ1929)م واثره علي الإقتصاد العالمي وتأثر بها المشروع فتدنت انتاجية القطن وتدنى دخل المزارعين مما أدي الى هجرة اعداد كبيرة منهم بحثا عن الرزق بعد الأزمة استعاد المشروع عافيته .

المرحلة الثانية :التوسع الأفقي(1955ـــ1970)م

في هذه الفترة تم تكوين مجلس إدارة مشروع الجزيرة بعد التأميم وانشات مصلحة الإنشاءات والتعمير للإشراف علي الأعمال الفنيةالمتعلقة بإمتداد المناقل وإنشاء خزان الرصيرص.وبعد التوسع الافقي إكتمل مشروع الجزيرة والمناقل عام1958م وإمتداد الماجد عام 1963م بدورة زراعية ثلاثية 'واصبح يعرف بمشروع الجزيرة والمناقل وتم إنشاء مصلحة الخدمات الإجتماعية .

المرحلة الثالثة : التوسع الرأسي عام 970 1م حتى اليوم .

من اهم التطورات التي حدثت في هذه المرحلة هي خطة التوسع والتنوع وبرنامج تعمير وتحديث المشروع خاصة بعد الزيادة في التوسع الأفقي ، في فترة مابعد الإستعمار بدء التفكير في الزيادة الرأسية بعد ادخال محاصيل جديدة وتقليل مساحة البذور.

**تدهور المشروع:**

مر المشروع منذ نشأته بعلاقات إنتاج مختلفة ويرجع ذلك لإختلاف المصالح بين المزراعين والحكومة في توزيع العائد من الإنتاج . وفي مطلع السبعينات القرن الماضي تغيرت الظروف السياسة ، وبدأ المشروع في التدهور بتغير الظروف المحلية والدولية وتوقيع الحكومة خمس اتفاقيات مع البنك وصندوق النقد وعدم الإعتماد علي محصول زراعي نقدي واحد . وتعتبر هذه نقطة تحول اساسية للمشروع ، ظهرت عدة مشاكل اهمها انهيار شبكة الري ، تدني احوال المعيشة للمزارعين بسبب التضخم وتبعية الإقتصاد السوداني للسياسة الرأسمالية الدولية ، ضعف ارتباط المزارعين بالأرض ، تدهور في الإنتاجية وتناقص العائد .

**خصخصة المشروع**

تمت خصخصة مشروع الجزيرةفي إطار خصخصة بعض المشاريع الكبرى في السودان بقرار وزاري رقم 1155عام 1993م .بدأ التنفيذ في نفس العام علي مرحلتين الأولى إعادة هيكلة المشروع والثانية التصرف في وحدات المشروع وتحويلها الى شركات .

بالنسبة لهوية المشروع الأن وحسب القانون الجديد لمشروع الجزيرة لعام 2005م وقد اصبح المزارعون ملاك اراضي وبهذا اجاز القانون للمزارع حرية التصرف في حواشته بالبيع ، الرهن والتنازل وفق ضوابط محددة .أما إدارة المشروع فقد ابرز قانون مشروع الجزيرة 2005م لقيام الإدارة الذاتية للمزارعين وهي إدارة ذات شخصية اعتبارية .بالنسبة للبنية التحتية للمشروع فقد تم خصخصتها بموجب قانون مشروع الجزيرة 2005م.

لقد اتاح قانون مشروع الجزيرة الجديد 2005م الحرية للمزارعين لإختيار المحاصيل التي يرغبون فيها ’وفي الحصول علي تمويل المدخلات وبعض المتطلبات المرتبطة بالإنتاج الزراعي عبر البنوك التجارية المتخصصة. [1]

[1] دعاء عبد الحميد ـ تقدير دالة انتاج القطن في السودان ـــ مرجع سابق ـ ص 35

**إنتاجية القطن في السودان:-**

جدول رقم (1) المساحة الكلية والإنتاج الكلي والإنتاجية الكلية للأصناف المختلفة لفترة من 1985م-2015م

| الموسم | الإنتاج (الف بالة) | الإنتاجية (قنطار)= (الانتاج÷المساحة المزروعة) | المساحةالمزروعة (الف فدان) |
|---|---|---|---|
| 1985 | 529.31 | 6.8 | 326 |
| 1986 | 936.90 | 11.4 | 342 |
| 1987 | 938.78 | 12.1 | 323 |
| 1988 | 816.19 | 10.8 | 315 |
| 1989 | 519.40 | 7.5 | 288 |
| 1990 | 424.69 | 4.2 | 424 |
| 1991 | 424.72 | 5.1 | 351 |
| 1992 | 292.55 | 4.2 | 293 |
| 1993 | 245.34 | 3.9 | 262 |
| 1994 | 437.417 | 4.4 | 417 |
| 1995 | 547.554 | 4.3 | 535 |
| 1996 | 518.817 | 4.1 | 528 |
| 1997 | 461.302 | 4.5 | 429 |
| 1998 | 271.629 | 4.2 | 272 |
| 1999 | 275.363 | 2.9 | 387 |
| 2000 | 395.460 | 4.4 | 379 |
| 2001 | 378.082 | 5.3 | 299 |
| 2002 | 438.941 | 4.9 | 370 |
| 2003 | 358.357 | 3.7 | 407 |
| 2004 | 450.721 | 3.9 | 488 |
| 2005 | 393.870 | 4.1 | 406 |
| 2006 | 321.237 | 3.5 | 380 |
| 2007 | 125.134 | 4.2 | 123 |
| 2008 | 162.2 | 3.0 | 224 |
| 2009 | 54.6 | 4.0 | 56 |
| 2010 | 133.962 | 5.2 | 107 |
| 2011 | 543.39 | 5.8 | 392 |
| 2012 | 247.16 | 5.8 | 177 |
| 2013 | 305.66 | 6.6 | 193 |
| 2014 | 332.07 | 7.9 | 176 |
| 2015 | 201.88 | 3.2 | 259.6 |

المصدر: شركة السودان للاقطان المحدودة

يمثل العمود الثاني الإنتاج من القطن بالبالة (الوزن المعياري للبالة السودانية هو 420 رطل) ، العمود الثالث يمثل الإنتاجية المتوسطة لمحصول القطن(بالةافدان) اما العمود الرابع فيمثل المساحة المزروعة من القطن بالفدان ( الف فدان ) .

اما عن الانتاجية فقد كانت علي النحو الموضح في الجدول حيث تذبذبت من 2.1 عام 1987م الي 2.9 بالة للفدان في عام 1999م وهما اعلي وادنى مستويين سجلتهم مواسم الفترة 1985م الي 2015م

ارتفاع الانتاج يؤدي الي ارتفاع الانتاجية والعكس والسبب في انخفاض الانتاجية يعزي الي عدم توفر بعض مدخلات الانتاج وتكاثر الافات الحشرية . [1]

**صادرات القطن في السودان:ـــ**

تمثل الصادرات الطلب علي السلع التي ينتجها إقتصاد ما بواسطة المقيمين خارج البلد، وبالتالي فهي تمثل عنصرا منعناصر الطلب الكلي وتعد الصادرات حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع ليس من حيث تجسد القدرات الانتاجية او فائض الانتاج فحسب ، وانما لأنها تساهم بشكل اساسي في تأمين فرص العمل وتوفير العملات الصعبة اللازمة لأستيراد السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع . ويؤثر اداء الصادرات ايجابا علي النمو الاقتصادي ، وصناعات الصادرات عموما اكثر استخداما للعمالة وترفع الصادرات من سعر صرف العملات المحلية ومعدلات الادخار وتشجع علي الاستثمارات الاجنبية مما يؤكد ايجابية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

[1] دعاء عبدالحميد، تقدير دالة انتاج القطن في السودان، مرجع سابق ، ص 40

جدول رقم(2) يوضح صادرات القطن خلال الفترة 1985م ـــــــــــ2015م

**صادرات القطن في السودان بملايين الدولارات في الفترة (1985ـــ2015م)**

| السنة | صادرات القطن |
|---|---|
| 1985 | 374.260 |
| 1986 | 366.720 |
| 1987 | 455.190 |
| 1988 | 97.840 |
| 1989 | 134.88 |
| 1990 | 178.500 |
| 1991 | 130.000 |
| 1992 | 65.300 |
| 1993 | 57.118 |
| 1994 | 96.600 |
| 1995 | 123.000 |
| 1996 | 128.209 |
| 1997 | 105.662 |
| 1998 | 95.546 |
| 1999 | 44.831 |
| 2000 | 52.984 |
| 2001 | 44.399 |
| 2002 | 62.154 |
| 2003 | 107.761 |
| 2004 | 93.752 |
| 2005 | 107.286 |
| 2006 | 82.256 |
| 2007 | 68.498 |
| 2008 | 61.823 |
| 2009 | 43.011 |
| 2010 | 33.999 |
| 2011 | 27.030 |
| 2012 | 11.769 |
| 2013 | 102.736 |
| 2014 | 28.724 |
| 2015 | 39.365 |

المصدر:الجهاز المركزي للاحصاء1985 -2015م

انخفضت حصيلة صادرات القطن انخفاضا طفيفا من 374.260مليون ا دولار في عام 1985م الي 366.720 مليون دولار في عام 1986م ويعزى ذلك الي انخفاض الكميات المصدرة منه .

بينما ارتفعت حصيلة الصادرات في الاعوام 1987م ،1988م و1989م حيث بلغت 455.190، 978.400و1348.800 مليون دولار علي التوالي وذلك بسبب زيادة الكميات المصدرة منه وارتفاع الأسعار العالمية .

انخفضت حصيلة الصادرات خلال الاعوام من 1990- 1993م الي 178.500،65.300،130.000 و 57.118مليون دولار وذلك لانخفاض الكميات المصدرة منه وانخفاض الاسعار العالمية.

ارتفعت حصيلة صادرات القطن بنسبة زيادة قدرها 53%بين عام 1993- الي عام 1995م ،

وجاء القطن في عام 1996م في المرتبة الثانية بعد السمسم الذي بلغت حصيلة صادراته لنفس العام 141.1مليون دولار ثم انخفضت صادرات القطن في عام 2000م بنسبة 58% تأرجحت مساهمته بين المرتبة الأولي والثانية بالنسبة للصادرات الزراعية خلال الفترة من 2000م الي 2003م حيث بلغت مساهمته 19%و28%و17%علي التوالي ، وفي عام 2002م جاء القطن عليرأس قائمة الصادرات الزراعية وبالتالي أعاد مكاتنتة الأولى ويرجع ذلك لعدة اسباب ومنها:[1]

1. ارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 15% وذلك لزيادة في كمية الإنتاج .
2. ارتفاع قيمة الصادر من 62.2مليون دولار في عام 2002م الي 107.7مليون دولار في عام 2003م بنسبة زيادة 73% ويرجع ذلك لتحسن في الاسعار العالمية خاصة الاقطان طويلة التيلة
3. التحرك الداخلي والخارجي لشركة السودان للأقطان وذلك بدعوة الزبائن والمنافسين .

في سنة 2004م انخفضت حصيلة الصادرات بنسبة 13%نسبة لانخفاضالكميات المصدرة منه بنسبة 22% .اما في عام 2005م ارتفعت الكميات المصدره بنسبة 29%مما انعكس علي عائد الصادرات الذي ارتفع بنسبة 14% ويعزى ذلك الي فتح اسواق جديدة وتحسن الاسعار العالمية .

[1] الامانة العامة لهيئة المستشارين – وزارة رئاسة مجلس الوزراء – دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية – الخرطوم 2012م ، ص 48

في عام 2006م وبالرغم من الزيادة الناتجة من الكميات المصدرة بنسبة 6% الا ان عائد الصادرات انخفض بنسبة 23% لتصل الي 82.256 مليون دولار وذلك نسبة لانخفاض الاسعار العالمية .

في سنة 2007م انخفضت الكميات المصدرة الي ادنى مستوي لها منذ عام 2002م بنسبة 44% الامر الذي ادى الي انخفاض الصادر للقطن بنسبة 16% ليصل الي 68.498 مليون دولار

كما انخفضت حصيلة صادرات القطن من 68.498مليون دولار في عام 2007م الي 61.823مليون دولار في عام 2008م وذلك نتيجة لانخفاض الكميات المصدرة منه.

ايضا انخفضت حصيلة صادر القطن من61.823مليون دولار في عام 2008م إلي 43.011مليون دولار في عام 2009م نتيجة لانخفاض الكميات المصدرة وانخفاض وانخفاض الأسعار العالمية .

انخفضت صادرات القطن في الأعوام 2010م إلي 2012م لتصل إلي 33.999، 27.030 و11.769 مليون دولارعلي التوالي .

ارتفعت حصيلة صادر القطن من 11.769مليون دولار في عام 2012م إلي 102.736مليون دولار في عام 2013م بمعدل 457% لارتفاع الكميات المصدرة بالاضافة إلي ارتفاع الأسعار العالمية في عام 2013م.

انخفصت قيمة صادر القطن في عام 2014م من 102.736مليون دولارفي عام 2013م الي43 مليون دولار في عام 2014م بمعدل66.9% لانخفاض الأسعار والكميات المصدرة.

ارتفعت قيمة صادر القطن في 2015م الي39 مليوندولار في عام 2015م نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة منه.

**الصعوبات التي واجهت إنتاج القطن السوداني:-**

يواجه محصول القطن العديد من المشكلات التي تؤثر على عطائه كمحصول نقدي رئيسي وتهدد بقائه في التركيبة المحصولية كما أن المعوقات التي تواجه هذا المحصول كثيرة وتتصل بجهات وأطراف متعددة ومختلفة ويمكن حصر أهم المشاكل التي تواجه إنتاج هذا المحصول في العوامل الآتية: [1]

**اولا: الارتفاع المتزايد في تكلفة الانتاج**

يؤدي ارتفاع تكلفة الانتاج الي حصول المزارع علي عائد ضعيف مما لايشجعه علي الاستمرار في زراعة القطن فيقل الانتاج والانتاجية وتزيد البطالة.

**ثانيا: تدني انتاجية الفدان**

اوضحت احصائيات انتاج القطن في المؤسسات الثلاثة ان أثر الانتاجية على الانتاج اقل وضوحا من اثر المساحة على الانتاج والالمام بالعوامل التي تؤثر على الانتاجية تساعد في توضيح التذبذب الموسمي الذي يميز انتاج القطن ويمكن حصر هذه العوامل في الآتي:

- العوامل الطبيعية : وأهمها كمية توزيع الامطار واشارت تحاليل الانتاجية في الجزيرة والرهد في الفترة من 1977 الى 1987 الى العلاقة السلبية بين الإنتاجية وكمية الأمطار وامنت على أن (40%) من التذبذب يرجع الى الأمطار.
- الدورات الزراعية: المتبعة تتراوح بين الرباعية والثلاثية والثنائية واخيرا الخماسية في المؤسسات المختلفة واصبحت الدورة الرباعية الاكثر تطبيقا لتفوقها على الدورة الثلاثية في زيادة انتاجية القطن بحوالي 34% ونسبة المتغيرات المتكررة في اقتصاديات انتاج المحاصيل. اصبح الابتعاد عن الدورة الاصلية ظاهرة تميزت بها العديد من المؤسسات نتيجة للزيادة غير المبرمجة في انتاج المحاصيل الغذائية خاصة الذرة الرفيعة.

[1] ابراهيم الجاك ، " ندوة عن انتاج واعداد القطن " قاعة الصداقة الخرطوم ، 7-8 فبراير 1994 ص 2-4

- التسميد: مازال محصول القطن يتلقى جرعتين من سماد اليوريا ولم يحظى باضافة كميات من العناصر الاخرى ونشير هنا الى اهمية كميات من السماد العضوي والتي حققت انتاجية عالية ولمواسم عديدة ومتكررة.
- وقاية المحصول: يصاب محصول القطن باربعة افات حشرية رئيسية هي دورة اللوز الامريكية والجاسد والذبابة البيضاء وحشرة المن ومازالت المكافحة الكيميائية الطريقة الوحيدة المتبعة وان عدد الرشات بدأ في التناقص بعد تطبيق العقوبات الاقتصادية الجديدة للرش ويهمنا هنا الاشارة الى المعلومات المتوفرة من برنامج المكافحة والاستفادة منها في مراجعة استراتيجية المكافحة الحالية.
- ادارة مياه الري: توصلت نتائج البحوث الى الاحتياجات المالية لمحصول القطن وعدد الريات وفترات الري وتاريخ وقف مياه الري واثرهم على الانتاجية والنوعية ولكن يواجه محصول القطن باختلافات متكررة تسببت في تدني الانتاجية والنوعية وترجع اسباب الااختلافات الى بعض الممارسات نذكر منها الآتي:

أ. عدم الملم المزارعين بطرق ووسائل الري المتفق عليها وتصبح كمية المياه الداخلة للحواشة وفترات الري مرتبطة بكميات المياه المتوفرة في قنوات الري.

ب. انحياز المزارع للمحاصيل الغذائية في توزيعه لمياه الري.

ت. يتميز المزارعين في مقدمة نظام الري بالحصول على كميات اوفر في الوقت المناسب من مياه الري عن المزارعين في مؤخرة قناة الري واوضحت التقارير ان فارق الانتاجية يصل الى (50%) على مستوى النمرة.

ث. المزارعون الذين تتوفر لهم عدد الريات الموصى بها (14–16) يحققون ضعف انتاجية المزارعين الذين تتوفر لهم (4–6) ريات وأوضحت نتائج البحوث في الجزيرة أن (88%) من المزارعين تتوفر لهم (7 – 10 ) ريات .

ه.العمليات الفلاحية توفر لمحصول القطن حصيلة كبيرة من النتائج البحثية هدفت الى تحسين الانتاجية وبالرغم من ذلك فشل المزارع بالالتزام بهذه التوصيات ونتج عن ذلك عدم تجويد العمليات الفلاحية او اهملها كليا، وعلى سبيل المثال يمتد تاريخ الزراعة الى ثلاثة اشهر من يوليو الى سبتمبر وتتراوح الكثافة

النباتية بين (20 –60) الف نبات للفدان وخلال المواسم الثلاثة الاخيرة طرأ بعض التحسين في تطبيق الحزم التقنية نتيجة للطواف المكثف والجهود المبذولة من اللجان الفنية لمتابعة عمليات انتاج القطن واللجنة القومية لتطوير انتاج المحاصيل.

**ثالثا: تقليص عدد الألات والمعدات :**

يعاني المشروع من تدني مستوى الأداء في كافة العمليات الفلاحيه بسبب شح الالات والمعدات مما أدى إلي تدني الإنتاج ويعزي ذلك إلي عدم إيفاء الإدارة بالتزاماتها تجاه العمليات الزراعية وعجز عدد من المزارعين إما بسبب كبر السن أو لعدم توفر التمويل الكافي بالإضافة لدخول المزارعين في علاقات إنتاج جديدة مع العمال الزارعين.

**رابعا:تقليص الرقعة المزروعة بسبب تطبيق قانون الجزيرة 2005م:**

إن إدارة المشروع تسعي لحل مشاكل المشروع الرئيسة حتى يتم زراعة اكبر مساحة ممكنة ودخول كل فئات المزارعين وذلك بإصلاح قنوات الري وتوفير السلفيات الزراعية ودخول الدولة لتفادي التمويل البنكي .بل لجأت لتقلل المساحات المزروعة وجعلها في أيدي أغنياء المزارعين لضمان إنتاجية عالية تضمن حقوق محفظة البنوك ومؤسسات القطاع الخاص المساعدة وتجاهلت الإدارة دورها في زراعة اكبر مساحة ممكنة بإنتاجية عالية الفائدة لجميع فئات المزارعين والاقتصاد القومي ،تقليل مساحة القطن تؤدي إلي تقليل الإنتاج.

**خامسا:ضعف ارتباط المزارعين بالأرض وعزوفهم عن الإنتاج بسبب قانون الخصخصة :**

نتيجة لفرض ضريبة رسوم الماء والأرض أصبح المزارع يتحمل المخاطر الناتجة عن تدني الإنتاجية 'لقد تأثر المزارع كثيرا من جراء تغير علاقات الإنتاج بالرغم من انه العنصر الفعال في العملية الإنتاجية ألا انه لا يعرف الكثير عن علاقات الإنتاج والمنصرفات والمبيعات 'والتدني وقلة الإنتاج ساعد في إهمال المزارعين للعمل الزراعي والبحث عن مصدر دخل اخر.[1]

[1] المرجع السابق ص 5

**تسويق القطن في السودان:**[1]

تتولي شركة الاقطان السودانية عمليات تجهيز وتسويق القطن لأغراض التصدير بينما تحدد وزارة الصناعة احتياجات المصانع المحلية ويتم البيع بواسطة نظام التعاقد وبالنسبة للقطاع الخاص يتم البيع عن طريق الضمانات من البنوك التجارية .

وفي نهاية الثمانييات احتكرت الشركة السودانية للأقطان من خلال اربعة شركات تابعة لها تسويق القطن ويتم البيع عن طريق العقود ، اما البيع عن طريق البروتوكولات فيتم من خلال الشركة الأم بالتعاون مع وزارة التجارة وفي بداية التسعينيات وضمن سياسات الخصخصة ضمت الشركة الي بنك المزارع بهدف تمليك المنتج مرحلة التسويق كما اضيفت عائدات بذرة القطن لتكون مع نصيب المزارع.[2]

**الوضع الحالي للتسويق:**

في اطار الارتقاء بالعمل التسويقي ومواكبته لسوق القطن المالي تحولت المؤسسة العامة للقطن الى شركة مساهمة عامة تحت قانون الشركات العام لعام 1925م تحت شركة السودان للأقطان المحدودة مع الابقاء علي شركات التصدير الاربع كما هي.ان الاغراض الرئيسية للشركة حسب لائحة التأسيس هي ان تقوم بشراء القطن الزهرة من المنتجين المحليين في

السوق وإعداده وتسويقه وبيعه وتصديره كما تتعامل وتتاجر في مشتقاته واي محاصيل تتصل به.
وتهدف استراتيجية الشركة الي زيادة عائدات المزارع والدولة وذلك بالحصول علي افضل الأسعار والتصريف الأمثل وفتح اسواق جديدة للاقطان السودانية.

**مستقبل تسويق الاقطان في السودان:**

مستقبل التسويق في السودان يرتكز علي ثلاث محاور اساسية :

1. القدرة علي انتاج مايحتاجه السوق كما ونوعا
2. المقدرة علي التصريف بأسعار منافسة
3. افاق انتشار رقعة السودان بالاقطان السودانية

[1] عابدة عبدالله، التسويق الزراعي، الخرطوم ، بدون ناشر، 1999م، ص 9

[2]

**دور شركة الأقطان السودانية في التسويق عالميا:**

الشركة عضو في كل من المنظمات الدولية المتخصصة بالقطن وذلك نسبة لسمعة الشركة عالميا'العضوية تضمن للشركة جميع حقوقها وواجباتها وذلك من خلال مدى الاحترام لتنفيذ عقوداتها .

تمثل الشركة نسبة اكثر من95% من الاقطان في السودان وتسويقها عبر شركة السودان للاقطان المحدودة وعمرها يقرب ال50 عام من مايتيح لها مكانة كبيرة وخاصة في السوق العالمي .

تشكل ضامن حتى للحكومة في بعض المشتريات الخارجية أي السداد عن طريق القطن.

تستورد كل المدخلات الزراعية للمزارعين للمشاريع سماد ،الآلاتلزراعية وغيرها

يختلف التسويق الخارجي عن التسويق الداخلي في ان الداخلي يرى السلعة مع معرفة سعرهاووجود منافسين اخرين.

هنالك عدة وسائل للدفع والسداد في حالة التعاون مع الشركات العالمية ولكن الوسيلة المستخدمة علي مستوى الشركات العالمية هي خطاب الإعتماد المستندي .

**خطاب الإعتماد المستنديLC**

يتم عمل عقد البائع والمشتري بفتح خطاب الإعتماد للبائع هنا يتم تحديد كل تفاصيل البيع بفتحه الخطاب المشتري لصالح البائع من بنك عالمي درجة اولى يتعهد البنك بالدفع حال استلام المستندات المؤيدة لشحن البضاعة .

**من انواع الإعتماد المستندي :**

1.غير قابل للنقد او التعديل او الإلغاء

2.قابل للنقد والتعديل والإلغاء

**معوقات التسويق:**

1.الحصار الاقتصادي الامريكي القى بظلاله علي السودان ككل (وضع الشركة في القائمة السوداء)واثرها من خلال دور الشركة في جلب العملات الصعبة .

2.التذبذب في انتاج القطن والتدخلات السياسية (قانون الجزيرة 2005م) مما ادى لفقد اسواق مهمة

3.تغيير التركيبة المحصولية للقطن (كانت الشركة تنتج انواع ممتازة مثل الطويل والممتاز وبركات ) وكانت تنتج اكثر من مليون بالة سنويا وذلك في فترة التسعينات وتناقصت الكمية بسبب ادخال عينات اخرى حتى وصلت الى نوع ليمي القطن المحور وراثيا ونسبة لأن انتاجيته كبيرة اتجه اليه المزارعين رغم ان العينة المزروعة في السودان منه لاتعتبر عينة جيدة وذلك لعدم وجود مواصفاته الغزلية . وتعتير هذه المعوقات من اهم المعوقات في الشركة للتسويق .

4. العزوف عن زراعة القطن يعود إليأنإنتاج القطن يحتاج وقتا طويلا قياسا بمحاصيل اخرى اكثر عائدا للمزارع. [1]

**معوقات صادرات القطن في السودان**

يواجة السودان العديد من المشاكل والمعوقات التي حالت دون الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة في انتاج الكثير من المحاصيل الزراعية بالمستوى المطلوب الذي كان يمكن ان يحقق الإكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية ويدعم حصيلة الموارد الأجنبية للإقتصاد الوطني تتمثل المعوقات العامة التي تواجه كل السلع الزراعية في الأتي:ـــ[2]

1. اهمال القطاع الزراعي وعدم الاهتمام بتطويره ويتجلى ذلك في التدهور الذي حدث في المؤسسات الزراعية
2. السياسات الكلية غير المدروسة كسياسة الأمن الغذائي التي قلصت مساحة القطن .

1 المرجع السابق ص14

[2] الأمانة العامة لهيئة المستشارين ، وزارة رئاسة مجلس الوزراء ، مرجع سابق ص 100

3. وجود الافات والأمراض التي تفتك بالمحاصيل الزراعية .
4. تدني الإنتاج والإنتاجية لعدم معالجة المعوقات التي تواجه المحاصيل الزراعية بصفة خاصة.

وفيما يلي بيان للمعوقات التي تواجه صادرات القطن في السودان فيما يتعلق بمحاور السياسات والإنتاج والتسويق.

**اولا : المعوقات التي تتعلق بمحاور السياسات والتنظيم**

1. ضعف الدعم المقدم لإنتاج القطن مقارنة بما تقدمه الدول الغنية مما يقلل من فرص تنافسية السوق .
2. الاعتماد علي اصناف محدودة من الاقطان لمدة طويلة خاصة في المناطق المروية .
3. سياسة الأمن الغذائي وما ادت الي تقليص المساحات المزروعة من القطن .

**ثانيا: محور الانتاج والانتاجية**

1/عدم تطبيق العمليات الفلاحية بالصورة المطلوبة.

2/تدهور عمليات اعداد القطن بسبب تأخير عمليات اللقيط .

3/ضعف تكنولوجيا الفرز.

4/عدم توفير المدخلات في المواعيد المناسبة

**ثالثا: محور التسويق :**

1/ضعف القدرة علي المحافظة علي الاسواق والتوسع فيها بسبب تدني الإنتاج والإنتاجية .

2/ ضعف فرص المنافسة في الأسواق العالمية لإرتفاع التكلفة وضعف الإعداد والتجهيز خاصة في مرحلة الحلج وضعف الدعم المقدم للاقطان.

## المبحث الثاني

## ميزان المدفوعات في السودان

### موقف ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 2015/1985م

يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع أو تحركات قوى العمل او حركات رأس المال . وهي إما ان تكون تدفقات داخلة الى الاقتصاد القومي من حصيلة الصادرات والاستثمارات الاجنبية والتحويلات أو تكون تدفقات خارجة مثل ارباح الاستثمارات الاجنبية وتحويلات العاملين الاجانب في السودان.

وقد انتهينا الى ان ميزان المدفوعات يعرف بأنه وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاما واحدا.

وينقسم ميزان المدفوعات الى قسمين رئيسين الأول :ميزان المعاملات الجارية Balance of current Account ويتكون من ميزان المدفوعات المنظورة اوالميزان التجاري Balance of tradeوميزان المعاملات غير المنظورةBalanc of invisible tradeبالاضافة الى حساب التحويلات Tansfers أما القسم الثاني: لميزان المدفوعات فهو ميزان المدفوعات الرأسمالية Blance of capitalويتضمن حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل ورؤوس الأموال طويل الأجل.

يعاني ميزان المدفوعات السوداني من العجز منذ سنوات طويلة بل ويعد من اهم الاختلالات الهيكلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد السوداني والتي تجسد اختلال التوازن في مواجهة العالم الخارجي نتيجة اختلال هيكل الانتاج وتخلف اساليبة وضعف قدرة الصادرات على المنافسة في الاسواق العالمية وارتفاع مستوى الاسعار.[1]

[1] مصطفى محمد عبدالله ، تصحيح ميزان المدفوعات ، دراسة تحليلية لتجربة السودان ، مجلة المصرفي، العدد الثامن ،2010، ص 50

## جدولرقم (3)

موقف ميزان المدفوعات السوداني بالمليون دولار في الفترة2015/1985م

| العام | ميزان المدفوعات |
|---|---|
| 1985 | 437.1 |
| 1986 | 60.1 |
| 1987 | (70.14) |
| 1988 | (31.06) |
| 1989 | 113.6 |
| 1990 | (76.1) |
| 1991 | (101.3) |
| 1992 | (58.1) |
| 1993 | (37.7) |
| 1994 | (17.9) |
| 1995 | 7.1 |
| 1996 | (63.9) |
| 1997 | (36.2) |
| 1998 | 25.1 |
| 1999 | (476.1) |
| 2000 | (108.0) |
| 2001 | 127.6 |
| 2002 | 300.0 |
| 2003 | 422.6 |
| 2004 | 730.2 |
| 2005 | 530.5 |
| 2006 | (208.6) |
| 2007 | (282.1) |
| 2008 | 21.1 |
| 2009 | (555.7) |
| 2010 | 26.8 |
| 2011 | (688.3) |
| 2012 | (24.7) |
| 2013 | (17.6) |
| 2014 | (3.3) |
| 2015 | 38.4 |

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي1985-2015م

* () تعني وجود عجز في ميزان المدفوعات

سجل ميزان المدفوعات فائضا في الأعوام 1985م ،1986م حيث بلغ 473.1 و60.1 مليون دولار علي التوالي . وقد شهدت بقية الثمانينيات عجزا عدا 1989م فقد سجل فائضا بلغ113.6مليون دولار

شهد عقد التسعينيات عجزا في اغلب سنواته عدا الأعوام(1995) (1998م) حيث شهد ميزان المدفوعات فائضا بلغ 7.1 و25.1 مليون دولار

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز وقدره108.0.مليون دولار في عام 2000م الي فائض وقدره127.6مليون دولارفي عام2001م وذلك نتيجة لتراجع عجز الميزان التجاري من 440.3 في عام 2000م الي 326.1 مليون دولار في عام 2001م.

استمرالموقف الكلي لميزان المدفوعات مسجلا فائضاقدره300.0 مليون دولار في عام 2002م و422.56 في عام 2003م لتراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 37.6% وانخفاض العجز في حساب خدمات الدخل والتحويلات بنسبة 18.9%بالاضافة الي الارتفاع الملحوظ في صافي تدفقات رأس المال الداخل بنسبة 69%.انعكس فائض الميزان الكلي في زيادة الارصدة الخارجية .

سجل الحساب الجاري عجزا مستمرا خلال الاعوام السابقة وصل في عام 2001م الي 1284.9 مليون دولار ثم بدأ العجز في الانخفاض في عامي 2002م و2003م حيث بلغ 962.7 و938.6 مليون دولاركذلك شهد الحساب المالي والرأسمالي تحسنا مستمرا حيث ارتفع من 490.5 الي 852.0 و1389.8 في الاعوام 2001م و2002م و2003م علي التوالي مما ادى لتحسن الموقف الكلي لميزان المدفوعات وزيادة الارصدة من العملات القابلة للتحويل من 127.6 ميون دولار في عام 20001م الي 300.0 مليون دولار في عام 2002م و422.6 مليون دولار في عام 2003م .

تحسن الموقف الكلي لميزان المدفوعات في السنوات الاخيرة حيث حقق فائضا قدره300.0 مليون دولار في عام 2002م و422.6 مليون دولار في عام 2003م و730.6 مليون دولار في عام 2004م ويعود ذلك بصفة اساسية لانخفاض العجز في الحساب الجاري من 962.7مليون دولار و938 مليون دلار و818.2 مليون دولار في الاعوام 2002م و2003م 2004م علي التوالي.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره730.2 مليون دولار في عام2004م الي عجز قدره 530.2 مليون دولار في عام 2005م وذلك لتراجع الحساب الجاري حيث سجل عجزقدره 2769.1 مليون دولار في عام 2005م.

ايضا سجل الموقف الكلي لميزان المدفوعاتعجز قدره 208.6 مليون دولار في عام2006موقد انعكس ذلك سلبا بنفس القدر علي الاصول الاحتياطية بالنقد الاحنبي لدي بنك السودان المركزي بمعدل 56.7 %بالاضافة الي مدفوعات غير مبوبة وزيادة الحساب الرأسمالي من 2427.2 مليون دولار في عام2005م الي 4611.0مليون دولار في عام 2006م.

ارتفع الموقف الكلي لميزان المدفوعات من208.6 ميون دولار في عام 2006م الي 282.1 مليون دولار في عام 2007م لانخفاض الحساب الراسمالي والمالي من 4611.0 مليون دولار في عام 2006م الي 4268.0 مليون دولار في عام 2007م كما انخفض العجز في الحساب الجاري بمعدل 33% من 4722.1 مليون دولار الي 3268.1 مليون دولار في عام 2007م وذلك لتحول الميزان التجاري من عجز وقدره 1448.2 مليون دولار في عام 2006م الي فائض وقدره1156.8 مليون دولار في عام2007م .

شهد الموقف الكلي لميزان المدفوعات تحسنا حيث حقق فائض قدره 21.1 مليون دولار في عام 2008م نتيجة لزيادة الفائضالميزان التجاريمن1156.8 مليون دولار في عام 2007م الي 3441.1 مليون دولار في عام 2008م بمعدل 197.5%بالرغم من الانخفاض في الحساب المالي والرأسمالي من 4268.0 في عام 2007م الي 2629.5 مليون دولار في عام 2008م .

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض بمبلغ 21.1 مليون دولار في عام 2008م الي عجز 555.7م مليون دولار في عام 2009م ويعزي ذلك الي التحول في الميزان التجاري من فائض بمبلغ 3441.1 مليون دولار في عام 2008م الي عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار في عام 2009م بالرغم من انخفاض العجز في حساب الخدمات والتحويلات بمعدل 35.9 % مليون دولار وارتفاع الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 282.7%.

انخفض العجز في ميزان المدفوعات من 555.7 مليون دولار في عام 2009م الي 26.8 مليون دولار في عام 2010م وذلك لتحول الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 4926.6 مليون دولار في عام 2009م الي فائض1715.0 مليون دولار في عام 2010م نتيجة لتحول الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.7 مليون دولار في عام 2009م الي فائض بمبلغ 2564.9 مليون دولار في عام 2010م علي الرغم من ارتفاع العجز في الحساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 21.1% وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 80.4%

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض وقدره من 26.8 مليون دولار في عام 2010م الي عجز 688.3 مليون دولار في عام 2011م بالرغم من تحسن الحساب المالي والرأسمالي من 2671.5 مليون دولار في عام 2010 م الي 2729.9مليون دولار في عام 2011موايضا بالرغم من تحسن الحساب الجاري من1715.0مليون دولار في عام 2010م المليون 2653.4 مليون دولار في عام2011م .

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات الي انخفاض العجز من 688.5 مليون دولار في عام 2011م الي 24.7 مليون دولار في عام 2012م بمعدل99% ويعزي ذلك الي تحسن موقف الحساب المالي من279.9 مليون دولار في عام2011م الي 915.3مليون دولار في عام 2013م .

ايضا يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات الي إنخفاض العجز من 24.7 مليون دولار في عام 2012م الي17.6 مليون دولار في عام 2013م وذلك لانخفاض العجز في الحساب الجاري من6259.6 مليون دولار في عام 2012م الي 5822.1 مليون دولار في عام 2013م .

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات الي انخفاض العجز من 17.6 مليون دولار في عام 2013م الي 3.3 مليون دولار في عام 2014م نتيجة لانخفاض العجز في الحساب الجاري من 5822.1 مليون دولار في عام 2013م الي 3445.5 مليون دولار في عام 2014م ويلاحظ انه قد تم تمويل العجز في الحساب الجاري من تدفقات الحساب المالي والرأسمالي بنسبة 70.8%لعام 2013م و72.8% لعام 2014م .

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 3.3 مليون دولار في عام2014م الي فائض بمبلغ 38.4 مليون دولار في عام 2015م.

# الفصل الرابع

## الإطار التطبيقي

المبحث الاول: توصيف النموذج
المبحث الثاني: تحليل البيانات

## المبحث الأول

## توصيف نموذج البحث

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس أثر صادرات القطن على ميزان المدفوعات السودانى على عدد من المتغيرات الاقتصادية يعبر عنها بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية ،وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة ، وهى تعنى التعبير عن الظاهرة في صياغ رياضي وذلك لعكس العلاقات المختلفة ، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الاكاديمى بمرحلة صياغة الفرضيات وهى تشتمل على الخطوات التالية :-

- تحديد متغيرات النموذج .

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .

- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم .

**أولا" تحديد المتغيرات**

اعتمدت الباحث في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهى:-

1/ : مصادر النظرية الاقتصادية

2/ : المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة

3/ : المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص

وبما أن الدراسة تهدف إلى قياس أثر صادرات القطن على ميزان المدفوعات فى الاقتصاد السودانى ولذلك فأن المتغيرات تتمثل في:

*** المتغير التابع**

يمثل ميزان المدفوعات معبرا عنه بالعجز أو الفائض فى الميزان خلال فترة الدراسة (bd)

*** المتغير المستقل:** صادرات القطن ويعبر عنه بقيمة الصادرات خلال فترة الدراسة

**ثانيا" الشكل الرياضي للنموذج :-**

اتبعت الباحث المنهج القياسي لقياس وتقدير العلاقة بين صادرات القطن وميزان المدفوعات معبرا" عنها في شكل دالة رياضية وكما هو معلوم فأن النظرية الاقتصادية لاتقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك يتم الاعتماد على شكل الانتشار وأسلوب التجريب للإشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة اقرب للواقع وأكثر تحقيقا" لأهداف الدراسة ولذلك اعتمدت الدراسة على استخدام الصيغة اللوغارتمية بهدف الحصول على مرونات المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى أنها تقلل من تشتت البيانات لذلك تم استخدام كل من الدالة الخطية والدالة نصف اللوغريتمية بينما لم يتم استخدام الدالة اللوغريتمية الكاملة وذلك لعدم امكانية ايجاد القيم اللوغريتمية لمتغير ميزان المدفوعات وذلك لان متغير ميزان المدفوعات يشتمل بعض القيم ولذلك يصبح الشكل الرياضى للنماذج المراد تقديرها على النحو التالي .:-

**أولا" الدالة في صورتها الخطية:**

$$b_d=B_o+B_1xpc+ui$$

**ثانيا" الدالة في صورتها النصف لوغريتمية:**

$$b_d=B_o+B_1 \log(xpc)+ui$$

حيث:

$b_d$: ميزان المدفوعات

**xpc**: صادرات القطن

$B_o$ : الحد الثابت في النموذج

$B_1$: معامل الانحدار

$ui$: حد الخطأ العشوائى (البواقى).

**ثالثا الإشارات المسبقة للمعالم**

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية في هذا المجال يتوقع إن تكون إشارات المعالم كما يلي :-

- إشارة الثابت من المتوقع إن تكون اما موجبة ($B_o$) فى حالة الفائض أو سالبة فى حالة العجز،حيث يمثل قيمة العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل صادرات القطن ($B_1$) سالبة لوجود علاقة عكسية بين صادرات القطن والعجز فى ميزان المدفوعات فى حالة الاقتصاد السودانى، فكلما ذادت صادرات القطن كلما ادى ذلك الى انخفاض العجز فى ميزان المدفوعات

**رابعا" بيانات الدراسة**

أن دراسة النماذج القياسية تستوجب الاعتماد في مرحلة مابعد توصيف النموذج القياسي على الحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج ،ولذلك فأن الدراسة اعتمدت على سلسلة زمنية طويلة نسبيا" (1985-2015) حتى تعكس نتائج واقعية و لضمان دقة واستقرار العلاقات التي يعكسها نموذج الدراسة وتم الحصول عليها من بنك السودان والاحصاء الزراعى .

**خامسا طرق اختبار بيانات النموذج**

**(1)/ اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية**[1](اختبارات جذر الوحدة)

تستخدم اختبارات جذر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة سكونها) حيث يعد شرط السكون شرطا" أساسيا من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية وتعتبر السلاسل الزمنية ساكنه إذا تحققت الشروط التالية:

1/ ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.

2/ ثبات التباين عبر الزمن.

3/ التغاير بين اى قيمتين لنفس المتغير معتمدا" على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة المطلقة للزمن الذي يجب عنده التغاير.

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة منها:.

- دالة الارتباط الذاتي.
- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر البسيط Dickey–Fuller).

.1979)

- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع1981 , Augmented Dickey–Fuller )).
- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس– بيرون 1988) , Phillips and Perron)

وسوف تعتمد الدراسة على تطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث أن هذا الاختبار يعتبر الأكثر استخداما" في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية، وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فوللر الموسع(ADF) من خلال إجراء نموذج الانحدار الزاتى الموسع الذي يحتوى على عدد مناسب من حدود الإبطاء للسلسلة الزمنية .

[1]) د.طارق محمد الرشيد ، ا.سامية حسن محمود ، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي ، الخرطوم ، جي تاون للنشر، 2009م ، ص 12

**(2)/ اختبارات التكامل المشترك**

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقره في مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار اى أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية. حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدى التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حدة ، بمعنى إن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة . وحسب أدبيات التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية بعد التأكد من سكون كل سلسله زمنية على حدا وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية ، والتأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معا" ويقال إن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه اى إذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الأجل. وحسب منهج القياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك ومن أشهر هذه الطرق:

- طريقة انجل – جرا نجر(Engle–granger).
- طريقة (Johansson).

حيث تعتبر هذه الطريقة أعم واشمل الطرق المستخدم في اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في كل من النماذج البسيطة والمتعددة ، حيث تتمثل فكرة اختبار (Johansson) في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات اعتمادا" على إحصاء القيمة العظمى (max–Eigen statistic) وإحصاء الأثر (trace) حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك تساوى على الأكثر( r) متجه ، ويتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرض الذي ينص على ان عدد متجهات التكامل المشترك يزيد عن (r) متجه إذا كانت قيمة الإحصاء للقيمة العظمى أو قيمة إحصاء الأثر (Trace) المحسوبتين اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية مفترض ، وفى هذه الدراسة سوف يتم الاعتماد على قيمة إحصاء الأثر لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

## المبحث الثاني

## تحليل البيانات

يتناول هذا المبحث على نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة حيث يحتوى على اختبارات جذور الوحدة (ديكي فوللر الموسع (ADF) لاختبار صفة السكون لبيانات متغيرات الدراسة ، وكذلك اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية بالإضافة إلى نتائج تقدير النموذج . وذلك على النحو التالي :

**اولا" نتائج جذر الوحدة لمتغيرات البحث**

ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار ديكي –فوللر الموسع (ADF) وذلك على النحو التالي .

جدول رقم (4) نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات البحث

| المتغيرات | المستوى | | الفرق الأول | |
|---|---|---|---|---|
| | P.value | قيمة الاختبار(ADF) | P.value | قيمة الاختبار ADF |
| 1/ ميزان المدفوعات | 0.0006 | -4.79 | | |
| 2/ صادرات القطن | 0.103 | -2.16 | 0.0011 | -4.61 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views9

يتضح من الجدول رقم (5) واعتمادا على اختبار ديكي–فولر بوجود ثابت فقط أن متغير ميزان المدفوعات مستقر عند المستوى حيث بلغت القيمة الاختبارية (4.79-) بقيمة احتمالية (0,0006) وهى أقل من 5%، بينما لم يستقر متغير صادرات القطن عند المستوى حيث بلغت القيمة الاختبارية (2.16-) بقيمة احتمالية (0.103) وهى أكبر من 5 % وعليه تم إعادة إجراء اختبار جذر الوحدة مرة أخرى

لمتغير صادرات القطن فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذا المتغير بعد الفروق الأولى حيث بلغت القيمة الاختبارية (4.61-) بقيمة احتمالية (0.0011) وهى قيمة أقل من 5% بمعنى أخر أن متغير صادرات القطن متكامل من الدرجة الأولى (1)I.

**ثانيا"- نتائج التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة :**

بعد ما تم الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتم تحديد درجة التكامل لكل متغير والاستنتاج بأن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة عند مستوى دلالة 5% ، قامت الباحثة بإجراء اختبار ( Johansson and Juilles,90) للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة ، ومن اجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام كل من اختبار الأثر (Trace test) واختبار القيم المميزة العظمى ( Maximum Eigenvalues) حيث أن كلا الاختبارين يعطى نفس النتيجة ، وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفروض التالية :

الفرضية الصفرية : (HO;r=0) وتفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.

الفرضية البديلة : (H1;r`0) وتفيد انه لا يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسة، وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار

جدول رقم (5) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات البحث

| فرضية العدم | النسبة المحتملة Eigenvalue | القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% | قيمة الأثر Trace | P. value |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.304575 | 12.32090 | 15.11693 | 0.0166 |
| At most 1 * | 0.146185 | 4.129906 | 4.583177 | 0.0383 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

الجدول (6) يوضح نتائج اختبار (Johansson) للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة التي تم اعتمادها في النموذج حيث أن قيمة الأثر (Trace) كانت اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة اى وجود علاقة للتكامل المشترك وعدد متجهات التكامل متجهين مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

ومن خلال ما تقدم نلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، وبناء عليه يمكن تقدير العلاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات لتحديد أثر صادرات القطن على ميزان المدفوعات.

**رابعا" نتائج تقدير نموذج البحث**

في ضوء ما تقدم عرضه من نتائج اختبار الاستقرار واختبارات التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة تم تقدير النموذج المقترح بأستخدام كل من الدالة في صورتها الخطية وفى صورتها النصف لوغريتمية وقد تم تقدير النموذج بشكل باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، كما تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي E-views9، وكان نموذج الانحدار المفترض في الصيغ التالية:

والجدول (7) يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة

**أولا" الدالة في صورتها الخطية:**

$$b_d=B_o+B_1xpc+ui$$

**ثانيا" الدالة في صورتها النصف لوغريتمية:**

$$b_d=B_o+B_1 \log(xpc)+ui$$

حيث:

bd: ميزان المدفوعات

**xpc**: صادرات القطن

$B_0$ : الحد الثابت في النموذج

$B_1$: معامل الانحدار

$ui$: حد الخطأ العشوائى (البواقى).

**اولا" الدالة فى صورتها الخطية**

$b_d=B_o+B_1xpc+ui$

**جدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج الدالة الخطية للعلاقة بين صادرات القطن وميزان المدفوعات**

| المتغيرات | المعالم | الأخطاء المعيارية للمعالم | قيمة t | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| C | -84.9268 | 78.23192 | -1.08558 | 0.2866 |
| Xpc | -0.34829 | 0.232399 | -1.49865 | 0.1448 |

المصدر : إعداد الباحثمن نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views9

R(R-Squared) 0.07 F=2.245 Prob (F.Statistic): 0.144 d.w=1.89

ARCH =0.205

$$b_d=-84.23192-0.34829(XPC)$$

$$ES= (78.23192) \quad (0.232399)$$

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج :-

**أولا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاقتصادي:-**

**جدول رقم (7) نتائج التقييم الاقتصادي للدالة**

| المتغيرات | قيم المعالم | التقييم الاقتصادي |
|---|---|---|
| الثابت | -84.9268 | تتفق مع النظرية وواقع الاقتصاد السودانى |
| معامل صادرات القطن | -0.34829 | تتفق مع النظرية وواقع الاقتصاد السودانى |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول رقم (7) إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية وواقع الاقتصاد السودانى وذلك على النحو التالي.

*قيمة الثابت بلغت (84.9268-) وهى قيمة سالبة وتدل على قيمة العجز في ميزان المدفوعات عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

* قيمة معامل صادرات القطن بلغت (0.34829-) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود تأثير ايجابي لمتغير صادرات القطن على العجز في ميزان المدفوعات ويعنى ذلك أن زيادة بمقدار 10% في صادرات القطن السودانى ستؤدى انخفاض العجز في ميزان المدفوعات بمقدار (3.48)% وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الاخري .

**ثانيا" تقييم النموذجوفقا" للمعيار الاحصائى :-**

**(أ)- معنوية المعالم المقدرة :-**

يتضح من الجدول (7) جميع معاملات النموذج ليست ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (T) لثابت المعادلة (1.08558-) بمستوى معنوية (0.2866) و قيمة (T) لمعامل صادرات القطن (1.49865-) بمستوى معنوية (0.1448) وجميع قيم مستوى المعنوية اكبر من 5% وهذه النتيجة تدل على عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين صادرات القطن وميزان المدفوعات.

**(ب)- معنوية النموذج :-**

عدم ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيم F (2.245) بمستوى معنوية (0.144) وهى اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى عدم وجودعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر غير مناسب لتمثيل العلاقة .

**(ج)- جودة توفيق المعادلة :-**

يدل معامل التحديد (R-Squared) (0.07) وهذا يعنى إن (7) % من التباين في المتغير التابع (ميزان المدفوعات) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (صادرات القطن) بينما (93%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل عدم جودة توفيق النموذج.

**ثالثا" التقييم وفقا" للمعيار القياسي (تشخيص نموذج الدراسة):**

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية لابد أن تجرى عليه الاختبارات القياسية أو ما يعرف باختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من شروط وافتراضات طريقة التقدير وذلك على النحو التالي :

1/ تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque–Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (103.75) بقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي لاتتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

**3/ اختبار شرط تباين حدود الخطأ ( تجانس التباين)**

للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ تم استخدام اختبار (ARCH) لاكتشاف فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (1.60) بقيمة احتمالية (0.205) وهذه النتيجة تدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

**4/ اختبار مشكلة الارتباط الزاتى**

تم التأكد من أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (DW) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية (DW=2) ، إذ بلغت قيمة ديربن –واتسوان ( 1.89) في النموذج المقدر تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

**ثانياً الدالة في صورتها النصف لوغرثمية**

$$b_d=B_o+B_1 \log(xpc)+ui$$

**جدول رقم (8) نتائج تقدير نموذج الدالة الخطية للعلاقة بين صادرات القطن وميزان المدفوعات**

| المتغيرات | المعالم | الأخطاء المعيارية للمعالم | قيمة t | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| C | -172.904 | 62.47766 | -2.76745 | 0.0099 |
| LOG(Xpc) | -0.53041 | 0.254393 | -2.08501 | 0.0463 |

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views9

R(R–Squared) 0.13 F=3.34 Prob (F.Statistic): 0.046 d.w=2.1

ARCH =0.509

**BD=–172.904–0.530LOG(XPC)**

**ES= (62.47766) (0.25439)**

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج :-

**أولا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاقتصادي:-**

**جدول رقم (9) نتائج التقييم الاقتصادي للدالة**

| المتغيرات | قيم المعالم | التقييم الاقتصادي |
|---|---|---|
| الثابت | -172.904 | تتفقمع النظرية الاقتصاي والواقع الاقتصاد السودانى |
| معامل صادرات القطن | -0.53041 | تتفق مع واقع الاقتصاد السودانى |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول رقم (9) إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية و واقع الاقتصاد السودانى وذلك على النحو التالي.

*قيمة الثابت بلغت (172.904-) وهى قيمة سالبة وتدل على قيمة العجز في ميزان المدفوعات عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

* قيمة معامل صادرات القطن بلغت (0.53041-) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود تأثير ايجابي لمتغير صادرات القطن على العجز في ميزان المدفوعات ويعنى ذلك أن زيادة بمقدار 10% في لوغرثم صادرات القطن السودانى ستؤدى انخفاض العجز في ميزان المدفوعات بمقدار (5.3)% وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الاخري .

**ثانيا" تقييم النموذجوفقا" للمعيار الاحصائى :-**

**(أ)- معنوية المعالم المقدرة :-**

يتضح من الجدول (9) جميع معاملات النموذج ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (T) لثابت المعادلة (2.76745-) بمستوى معنوية (0.0099) و قيمة (T) لمعامل صادرات القطن (2.08501-) بمستوى معنوية (0.0463) وجميع قيم مستوى المعنوية أقل من 5% وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين صادرات القطن وميزان المدفوعات.

**(ب)- معنوية النموذج :-**

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيم F (3.34) بمستوى معنوية (0.046) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى وجودعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر مناسب لتمثل العلاقة .

**(ج)- جودة توفيق المعادلة :-**

يدل معامل التحديد (R-Squared) (0.13) وهذا يعنى إن (13) % من التباين في المتغير التابع (ميزان المدفوعات) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (صادرات القطن) بينما (87%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل ضعف تأثير صادرات القطن في ميزان المدفوعات وهذه النتيجة تتفق مع واقع صادرات القطن والتى ظلت تشهد انخفاض ملحوظ وذلك نتئجة للمشاكل التي تواجه انتاج وتسويق القطن .

**ثالثا" التقييم وفقا" للمعيار القياسي (تشخيص نموذج الدراسة):**

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية لابد أن تجرى عليه الاختبارات القياسية أو ما يعرف باختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من شروط وافتراضات طريقة التقدير وذلك على النحو التالي :

1/ تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque–Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (5.01) بقيمة احتمالية (0.081) وهى أكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

**3/ اختبار شرط تباين حدود الخطأ ( تجانس التباين)**

للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ تم استخدام اختبار (ARCH) لاكتشاف فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (0.435) بقيمة احتمالية (0.509) وهذه النتيجة تدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

**4/ اختبار مشكلة الارتباط االذاتى**

تم التأكد من أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (DW) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية (DW=2) ، إذ بلغت قيمة ديربن –واتسوان ( 2.1) في النموذج المقدر تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

**(5)/ اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ**

يعتبر التنبؤ أحد الأهداف الهامة في الاقتصاد القياسي إذ بموجبة يتم التعرف علي مسار الظاهرة في المستقبل ليساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ويدرس التنبؤ تطور الظاهرة مع الزمن بوصفه عاملاً يظهر حاصل تأثير جميع العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة. فالظواهر تتغير مع الزمن من شهر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ولا يعد الزمن ذاته عاملاً مؤثراً في تطور الظواهر الاقتصادية بصفته مؤشراً موضوعياً مستقلاً عن فعل الإنسان. إلا أن الزمن ملازم لتطور الظواهر الاقتصادية ومن ثم يمكن الربط بين حالة الظاهرة واللحظة التي تقابل هذه الحالة، أو بين تطورات الظاهرة والمدة الزمنية التي جرت أو ستجري فيها تلك التطورات الناجمة عن عوامل أخرى غير الزمن تؤثر في الظاهرة وتؤدي إلى تغيرها كماً ونوعاً.

يمكن اختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ وذلك من خلال استخدام معيار معامل التساوي لثايل كما هو موضح في الجدول التالي:

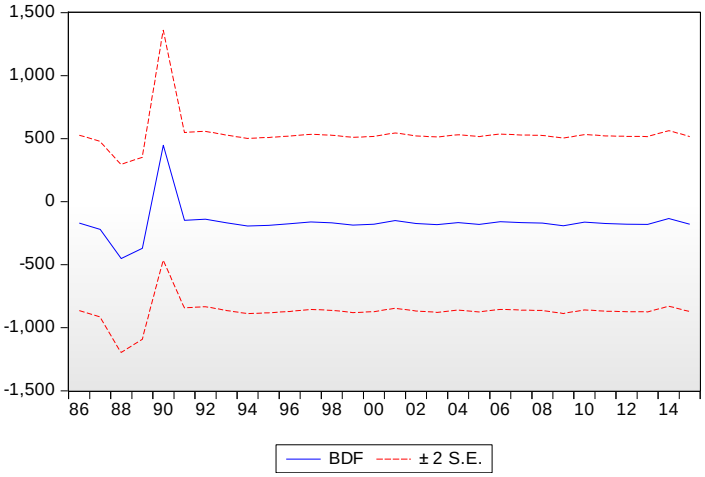


| | |
|---|---|
| Forecast: BDF | |
| Actual: BD | |
| Forecast sample: 1985 2015 | |
| Adjusted sample: 1986 2015 | |
| Included observations: 30 | |
| Root Mean Squared Error | 330.2590 |
| Mean Absolute Error | 282.6811 |
| Mean Abs. Percent Error | 550.9957 |
| Theil Inequality Coefficient | 0.546797 |
| Bias Proportion | 0.000000 |
| Variance Proportion | 0.463490 |
| Covariance Proportion | 0.536510 |

ويتضح من نتائج التقدير وجود مقدرة مقبولة للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.50) وهى قيمة تقترب من الصفر ، وعلية يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبؤ بالعجز او الفائض بميزان المدفوعات.

**مناقشة الفرضيـــــات: -**

1.وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صادرات القطنوميزان المدفوعات

من خلال نتائج التحليلنجد إنهناك علاقة عكسية بين صادرات القطن والعجز في ميزان المدفوعات(مخالفة للفرضية ) ويمكن قبول هذه النتيجة وذلك بسبب العجز المتواصل في ميزان المدفوعات ، كانت قيمة معامل صادرات القطن سالبة(**0.53041-**) وهي تتفق مع النظرية الاقتصاديةوواقع الاقتصاد السودانيوقيمة (0.0463)prob وهي اقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% وهذه دلالة علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صادرات القطن والعجز في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وبالتالي يمكن القول إن لصادرات القطن تأثير ايجابي علي العجز في ميزان المدفوعات ويعنى ذلك أن زيادة بمقدار 10% في صادرات القطن السوداني ستؤدى انخفاض العجز في ميزان المدفوعات بمقدار (5.3)% وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الاخري

**2 .الفرضية الثالثه :**

تواجه صادرات القطن بمجموعة من المعوقات تتمثل في معوقات سياسية تنظيمية ، انتاجية بإلاضافة الي معوقات تسويقية .

اوضحت الدراسة ص(53) ان هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه صادرات القطن في السودان منها سياسية تنظيمية تمثلت في سياسة الأمن الاقتصادي وما أدتإلي تقليص المساحات المزروعة من القطن ، الاعتماد علي اصناف محدودة من الأقطان لمدة طويلة . وكذلك معوقات خاصة بالإنتاج تمثلت في ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية الفدان . بالإضافة إلي معوقات تسويقية ، تحد من قدرته ومساهمته الايجابية في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة .

**النتائج :-**

من خلال نتائج التحليل

1. نجد أن هناك علاقة عكسية بين صادرات القطن والعجز في ميزان المدفوعات بقيمة بلغت (**0.53041-**. ويعنى ذلك أن زيادة بمقدار 10% في صادرات القطن السودانيتؤدى الي انخفاض العجز في ميزان المدفوعات بمقدار (5.3)% وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الاخري
2. واجهت صادرات القطن مجموعة من المعوقات منها معوقات سياسية تنظيمية تمثلت في سياسات الأمن الغذائي وما آدتإليه من تقليص الرقعة المزروعة من القطن وضعف الدعم المقدم لإنتاج القطن مقارنة بالدول المتقدمة مما يقلل فرصة تنافسية السوق.

وكذلك معوقات تواجه الإنتاج والإنتاجية تمثلت في عدم توفير المدخلات الزراعية في المواعيد المناسبة وعدم تطبيق العمليات الفلاحية بالصورة المطلوبة بالإضافة الي معوقات تسويقية كل تلك المعوقات ادت الي تقليل حجم الانتاج وحجم الصادر ومن ثم تقليل مساهمة القطن في الاقتصاد العام (ميزان المدفوعات).

**التوصيات:-**

1. ضرورة تنويع الصادرات وزيادة السلع المصنعة بدلا من الاعتماد علي تصديرها كمواد خام.
2. العمل علي الحد من المعوقات التي تواجه صادرات القطن في السودان
3. العمل علي معالجة المخاطر المتعلقة بالإنتاج

## قائمة المراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً: الكتب:


1. احمد الصفتي –الاقتصاد الدولي – القاهرة ــمكتبة نهضة الشرق –1984م
2. احمد فؤاد النجعاوي ــتكنولوجيا تجهيز الاقمشة القطنيةــ الاسكندرية ــ نشأة المعارف ــ 1981م
3. رضا عبدالسلام –العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق – المنصورة ــ المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ــط2 –2010م
4. زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية ا لدولية ــ القاهرةــ الفتح للطباعة والنشر ــ2003م
5. سامي عفيفي حاتم –دراسات في الاقتصاد الدولي – القاهرةــ الدار المصرية اللبنانية –2005م
6. طارق الرشيد ، سامية الامين ــــــــــ سلسلة الاقتصاد القياسي والتطبيقي ــــــــــــ الخرطوم ــــــــــ جي تاون للنشر 2009م
7. طارق فاروق الحضري–الاقتصاد الدولي– المنصورةــ مصر ــ المكتبة العصرية للنشر – 2010م
8. عابدة عبدالله_التسويق الزراعي _الخرطوم _بدون ناشر ــ1999 م_
9. عبد العزيز عجميةــ الاقتصاد الدولي ــ الاسكندرية ــ الدار الجامعية للنشرــ 2000ــ
10. عبدالرحمن يسري–الاقتصاديات الدولية – الإسكندريةــ الدار الجامعية للنشر –2001م

11. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، : الاسكندرية ، الدار ا لجامعية ،ـــ 2014

12. عرفات تقي الحسين–التمويل الدولي – عمان ـــ دار مجدلاوي للنشرـــ ط1–1999م–

13. محمد أحمد عمر طه ، سوق القطن ، دراسة تحليلية ، الخرطوم ، بدون ناشر ، 1999م

14. محمد صفي الدين –الموارد الاقتصادية – القاهرةـــ دار النهضة العربية–1985م

15. مصطفي عزالعرب وعابدين احمد سلامة ـــ تنمية الصادرات السودانية ـــمطبوعات بنك فصيل ـــ2008م

16. وجدي محمود حسين –العلاقات الاقتصادية الدولية – الإسكندرية ـــدار الجامعات المصرية ـــ1987 م

17. وزارة رئاسة مجلس الوزراء ، الأمانة العامة لهيئة المستشارين، دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية، الخرطوم ، 2012م

**ثالثاً: الرسائل:**

1. أماني الحاج محمد ، العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات ، خلال الفترة من 1970 – 2000، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009

2. دعاء عبد الحميد ـــــ تقدير دالة انتاج القطن في السودان ـــــــ رسالة ماجستير غير منشورة ـــــ جامعة السودان ـــــــ 2011م

3. دياب الأمين حسن النجومي–اثر النفط في ميزان المدفوعات –رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة ام درمان الإسلامية –2005م

**رابعاً: المجلات:**

1. مصطفى محمد عبدالله ، تصحيح ميزان المدفوعات ، دراسة تحليلية لتجربة السودان ، مجلة المصرفي، العدد الثامن ،2010، ص50

2. زين الدين عباس، مشاكلنا الحقيقية حول فرز الأقطان ، مجلة القطن ، العدد (27) ، يوليو 1979م، ص 65

**خامساً: التقارير:**

1. تقارير بنك السودان المركزي من 2000-2015م
2. شركة السودان للاقطان المحدودة
3. مركز جهاز الاحصاء القومي
4. وزارة الزراعة والغابات

**سادساً: الندوات:**

1. أحمد صالح فضل الله – ندوة عن زراعة القطن في السودان- قاعة الصداقة الخرطوم مارس 2002

2. ابراهيم الجاك وآخرون ، " ندوة عن انتاج واعداد القطن "وزارة الزراعة والغابات، قاعة الصداقة الخرطوم ، 7-8 فبراير 1994

3. عبدالله امام ، " ندوة عن مستقبل القطن في السودان "وزارة الزراعة ــ قاعة الصداقة – الخرطوم ، 7-8 فبراير 1994

**ثامناً: الانترنت:**

http://www.aljazeera.net/news/26/6/2012 - 10/9/2016

https://ar.wikipedia.org/wiki21/1/2017 – 11:30 AM

**قائمة الملاحق**

## ملحق رقم (1)

### متغيرات الدراسة

| COT | BP | Year |
|---|---|---|
| 374.260 | 437.1 | 1985 |
| 366.720 | 60.1 | 1986 |
| 455.190 | (70.14) | 1987 |
| 978.400 | (31.06) | 1988 |
| 1348.800 | 113.6 | 1989 |
| 178.500 | (76.1) | 1990 |
| 130.000 | (101.3) | 1991 |
| 65.300 | (58.1) | 1992 |
| 57.118 | (37.7) | 1993 |
| 96.600 | (17.9) | 1994 |
| 123.000 | 7.1 | 1995 |
| 128.209 | (63.9) | 1996 |
| 105.662 | (36.2) | 1997 |
| 95.546 | 25.1 | 1998 |
| 44.831 | (476.1) | 1999 |
| 52.984 | (108.0) | 2000 |
| 44.399 | 127.6 | 2001 |
| 62.154 | 300.0 | 2002 |
| 107.761 | 422.6 | 2003 |
| 93.752 | 730.2 | 2004 |
| 107.286 | 530.5 | 2005 |
| 82.256 | (208.6) | 2006 |
| 68.498 | (282.1) | 2007 |
| 61.823 | 21.1 | 2008 |
| 43.011 | (555.7) | 2009 |
| 33.999 | 26.8 | 2010 |
| 27.030 | (688.3) | 2011 |
| 11.769 | (24.7) | 2012 |
| 102.736 | (17.6) | 2013 |
| 28.724 | (3.3) | 2014 |
| 39.365 | 38.4 | 2015 |

المصدر: ميزان المدفوعات : بنك السودان المركزي

صادرات القطن : الجهاز المركزي للاحصاء

# ملحق رقم (2)
# استقرار متغير ميزان المدفوعات

Null Hypothesis: BD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.792152 | 0.0006 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BD)
Method: Least Squares
Date: 07/24/17 Time: 10:55
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| BD(-1) | -0.878883 | 0.183400 | -4.792152 | 0.0000 |
| C | -147.8069 | 72.62480 | -2.035212 | 0.0514 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.450600 | Mean dependent var | -8.653333 |
| Adjusted R-squared | 0.430979 | S.D. dependent var | 483.3432 |
| S.E. of regression | 364.6026 | Akaike info criterion | 14.69983 |
| Sum squared resid | 3722182. | Schwarz criterion | 14.79325 |
| Log likelihood | -218.4975 | Hannan-Quinn criter. | 14.72972 |
| F-statistic | 22.96472 | Durbin-Watson stat | 1.981791 |
| Prob(F-statistic) | 0.000049 | | |

# ملحق رقم (3)

## استقرار متغير صادرات القطن

Null Hypothesis: D(XPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.613511 | 0.0011 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XPC,2)
Method: Least Squares
Date: 07/24/17 Time: 10:58
Sample (adjusted): 1989 2015
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(XPC(-1)) | -1.679203 | 0.363975 | -4.613511 | 0.0001 |
| D(XPC(-1),2) | 0.494125 | 0.266944 | 1.851041 | 0.0770 |
| D(XPC(-2),2) | 0.169022 | 0.183530 | 0.920948 | 0.3666 |
| C | -42.66396 | 45.21890 | -0.943498 | 0.3552 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.658641 | Mean dependent var | -18.97167 |
| Adjusted R-squared | 0.614116 | S.D. dependent var | 376.3625 |
| S.E. of regression | 233.7948 | Akaike info criterion | 13.88272 |
| Sum squared resid | 1257180. | Schwarz criterion | 14.07469 |
| Log likelihood | -183.4167 | Hannan-Quinn criter. | 13.93980 |
| F-statistic | 14.79258 | Durbin-Watson stat | 2.348289 |
| Prob(F-statistic) | 0.000014 | | |

# ملحق رقم (4)

## نتائج التكامل المشترك لنموذج الدراسة

Date: 07/24/17 Time: 11:08
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend
Series: BD XPC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.304575 | 15.11693 | 12.32090 | 0.0166 |
| At most 1 * | 0.146185 | 4.583177 | 4.129906 | 0.0383 |

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|

# ملحق رقم (5)

## نتائج تقدير الدالة في صورتها الخطية

Dependent Variable: BD
Method: Least Squares
Date: 07/24/17 Time: 10:35
Sample: 1985 2015
Included observations: 31

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -84.92675 | 78.23192 | -1.085577 | 0.2866 |
| XPC | -0.348285 | 0.232399 | -1.498650 | 0.1448 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.071880 | Mean dependent var | -151.9677 |
| Adjusted R-squared | 0.039876 | S.D. dependent var | 364.6845 |
| S.E. of regression | 357.3395 | Akaike info criterion | 14.65759 |
| Sum squared resid | 3703054. | Schwarz criterion | 14.75011 |
| Log likelihood | -225.1927 | Hannan-Quinn criter. | 14.68775 |
| F-statistic | 2.245953 | Durbin-Watson stat | 1.893134 |
| Prob(F-statistic) | 0.144772 | | |

# ملحق رقم (6)

## نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.580662 | Prob. F(1,28) | 0.2191 |
| Obs*R-squared | 1.603069 | Prob. Chi-Square(1) | 0.2055 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/24/17 Time: 11:17
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 86397.08 | 41184.69 | 2.097796 | 0.0451 |
| RESID^2(-1) | 0.229954 | 0.182903 | 1.257244 | 0.2191 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.053436 | Mean dependent var | 114636.5 |
| Adjusted R-squared | 0.019630 | S.D. dependent var | 190960.1 |
| S.E. of regression | 189076.5 | Akaike info criterion | 27.20203 |
| Sum squared resid | 1.00E+12 | Schwarz criterion | 27.29545 |
| Log likelihood | -406.0305 | Hannan-Quinn criter. | 27.23192 |
| F-statistic | 1.580662 | Durbin-Watson stat | 1.884842 |
| Prob(F-statistic) | 0.219052 | | |

# ملحق رقم (7)

## نتائج الدالة في صورتها النصف اللوغريتمية

Dependent Variable: BD
Method: Least Squares
Date: 07/24/17 Time: 10:36
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -172.9040 | 62.47766 | -2.767454 | 0.0099 |
| D(XPC) | -0.530411 | 0.254393 | -2.085005 | 0.0463 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.134393 | Mean dependent var | -166.9833 |
| Adjusted R-squared | 0.103479 | S.D. dependent var | 361.0405 |
| S.E. of regression | 341.8506 | Akaike info criterion | 14.57096 |
| Sum squared resid | 3272131. | Schwarz criterion | 14.66438 |
| Log likelihood | -216.5645 | Hannan-Quinn criter. | 14.60085 |
| F-statistic | 4.347245 | Durbin-Watson stat | 2.125448 |
| Prob(F-statistic) | 0.046306 | | |

# ملحق رقم (8)

## نتائج اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.411203 | Prob. F(1,27) | 0.5268 |
| Obs*R-squared | 0.435037 | Prob. Chi-Square(1) | 0.5095 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/24/17 Time: 11:39
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 98801.20 | 38308.18 | 2.579115 | 0.0157 |
| RESID^2(-1) | 0.122062 | 0.190350 | 0.641251 | 0.5268 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.015001 | Mean dependent var | 112374.4 |
| Adjusted R-squared | -0.021480 | S.D. dependent var | 170127.8 |
| S.E. of regression | 171945.3 | Akaike info criterion | 27.01421 |
| Sum squared resid | 7.98E+11 | Schwarz criterion | 27.10851 |
| Log likelihood | -389.7061 | Hannan-Quinn criter. | 27.04374 |
| F-statistic | 0.411203 | Durbin-Watson stat | 1.980509 |
| Prob(F-statistic) | 0.526766 | | |